اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ICTD/2005/2
14 April 2005
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٥

05-0224

تمهيد

عندما اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلان الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وافقت على خطة طموحة لتحقيق التنمية في القرن الحادي والعشرين. وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية خارطة طريق ترمي إلى تنفيذ إعلان الألفية، وهي تنطوي على ثماني غايات. وتكمن الغاية الأولى في القضاء على الفقر المدقع وخفض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا إلى النصف، استنادا إلى عام ١٩٩٩ كأساس للمقارنة[١]. وتعزز الغايات السبع الأولى إحداها الأخرى، كما يتوقع أن تخفض نسبة الفقر بكل أشكاله. ويستلزم تنفيذ تلك الخطة الطموحة اتخاذ الإجراءات اللازمة فورا للحفاظ على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

ودعما للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات الشقيقة لها في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) خطة العمل الإقليمية بشأن التكنولوجيا ومكافحة البطالة والفقر في تموز/يوليو ٢٠٠٢. ووفقا لهذه الخطة التي تعاونت أيضا لإعدادها منظمة العمل الدولية، أطلقت مبادرة الإسكوا بشأن التكنولوجيا وخلق العمالة وتقليص الفقر، وهي تطبق حاليا بتنفيذ عدد من البرامج والمشاريع المكونة لها. وتحظى المبادرة بدعم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة العمل الدولية والإسكوا. وتهدف المبادرة إلى استكشاف وترويج المفاهيم والطرائق المتعلقة بتسخير التكنولوجيا الحديثة لخلق العمالة وتقليص الفقر في البلدان العربية والقيام بمشاريع رائدة وفقا لتلك المفاهيم والطرائق. كما حدد عدد من الطرائق اللازمة لتوفير مدخلات التكنولوجيا الحديثة في المجتمعات المحلية، وتتمثل هذه الطرائق في إنشاء مراكز للتكنولوجيا المتعددة الأغراض في المجتمعات المحلية، وتنفيذ مشاريع إقامة مجتمعات ذكية، والقيام بأنشطة الإنتاج الزراعي الغذائي. وقد أبرمت الشراكات مع البلديات ومؤسسات المجتمع المدني والشركات القائمة بالأنشطة التي تستهدفها المبادرة.

وعليه، ترمي هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على شتى الإمكانيات التي تنطوي عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال خلق العمالة وتقليص الفقر في غربي آسيا. وتقدم هذه الدراسة أيضا عددا من طرائق التنفيذ، وتتطرق إلى أفضل الممارسات والمشاريع المستدامة الرئيسية التي تلائم خصوصيات المنطقة.

---

(١) الأمم المتحدة، "الأهداف الإنمائية للألفية"، متاح على الموقع: http://www.un.org/millenniumgoals .

المحتويات

الصفحة

تمهيد ..... ج
مقدمة ١

الفصل

أولا- الفقر والبطالة في منطقة الإسكوا ٤

ألف- الفقر في منطقة الإسكوا ٤
باء- البطالة في منطقة الإسكوا ٧

ثانيا- الاستعانة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر ١٠

ألف- نطاق تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ١٠
باء- التكنولوجيات التمكينية المرتبطة بأجهزة الحاسوب ١٢
جيم- المحتوى الرقمي العربي ١٣
دال- مساعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر ١٤
هاء- مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان نامية مختارة ١٧

ثالثا- مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان مختارة من أعضاء الإسكوا ١٩

ألف- استعراض المبادرات المذكورة ١٩
باء- دراسات إفرادية ٢٣
جيم- الاتجاهات والتحديات ٢٧

رابعا- إطار التنفيذ وطرائقه ونهجه ٣٠

ألف- دور أصحاب المصلحة ٣٠
باء- إطار التنفيذ ٣١
جيم- طرائق التنفيذ ٣٢
دال- نهج التنفيذ ٣٦
هاء- مؤشرات الإنجاز ٣٩

خامسا- سياسات ومشاريع ذات أولوية يوصى باتخاذها في المنطقة ٤٠

ألف- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لصالح الفقراء في مجال السياسات الإنمائية ٤٠
باء- مشاريع إقليمية ذات أولوية ٤٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

سادسا- الخلاصة ٥٢

قائمة الجداول

١- الفقر في غربي آسيا، ٢٠٠٢ ..... ٦
٢- البطالة في بلدان مختارة من الإسكوا، ١٩٩٦-٢٠٠١ ..... ٧
٣- مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتخذة في كل من بلدان الإسكوا ١٩
٤- مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اتخذها كل بلد عضو في الإسكوا مقابل المجموعات المستهدفة ٢٠
٥- مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا للخدمات والبلد العضو في الإسكوا ٢١
٦- مصادر التمويل ٢٢
٧- ملخص المشاريع ذات الأولوية ٤٦

قائمة الأشكال

١- الأجر السنوي المتوسط للموظفين في مجال التصنيع في منطقة الإسكوا ٨
٢- توزيع المبادرات، حسب كلفتها ٢٢
٣- ميزانية مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحددة ٢٣
٤- الشركاء المحتملون ٣٠
٥- دليل التنمية البشرية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٢ ..... ٣١
٦- طرائق التنفيذ ٣٣

قائمة الأطر

١- مفهوم الفقر ٦
٢- الهجرة في المنطقة العربية ٩
٣- شبكة واي فاي ١٣
٤- نظم بديلة لتوفير الطاقة ١٥
٥- مبادرة "حاسوب شخصي للجميع" ٢٥
٦- خط الفقر في تايلند ٤١
٧- أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهند ٤٢

المرفق- مبادرات مختارة لمكافحة البطالة والفقر ٥٣

مقدمـة

على الرغم من أن الفقر في غربي آسيا ليس بالحدة التي هو عليها في مناطق مثل جنوب آسيا أو أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أو شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ[٢]، ما زال الفقر يعد مشكلة رئيسية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ويجب التصدي له للتخفيف من الاضطرابات الاجتماعية، وضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل، واستمرار الحفاظ على التنمية في المنطقة. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة، بما أن رقعة الإرهاب والتطرف، وهما تهديدان خطيران يحدقان بالمنطقة، تميل إلى الاتساع في أية بيئة يطغى عليها اليأس والفقر والاضطراب الاجتماعي.

وينطوي مفهوم الفقر على أبعاد متعددة. وهو يعني بشكل رئيسي الحرمان من الدخل الملائم، وعدم الحصول على ما يكفي من الغذاء والمأوى وخدمات الرعاية الصحية والتعليم. ومن شأن فهم طبيعة الفقر وخصائصه في أي بلد أو مجتمع محلي كان أن يمكن واضعي السياسات من صياغة الاستراتيجيات وخطط العمل الملائمة. ويكفل هذا الفهم أيضا وصول الموارد الإنمائية إلى أكثر المجتمعات المحلية فقرا بالطرق الملائمة، كما يكفل النظر في قضايا البطالة. وللعلاقة بين الفقر وأسواق العمالة أهمية بالغة، بما أن الفقر يرتبط ارتباطا مباشرا بتردي مستويات الدخل وبنقص الوظائف. وفي هذا الإطار، تنص استراتيجيات الحد من الفقر أيضا على خلق فرص عمل جديدة، وذلك بتشجيع أنشطة أصحاب المشاريع وبإنشاء الشركات الصغيرة والصغرى، فضلا عن دعم الشركات الصغيرة والصغرى القائمة.

وعليه، تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة جديدة للتخلص من الفقر وتمكين المجتمعات المعوزة وتوفير سبل الوصول إلى الموارد الحيوية والمعلومات. وبخلق الوظائف وخفض معدل البطالة ووضع قنوات جديدة لتوزيع الموارد وتوفير مزايا تنافسية جديدة، ستساهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى مكافحة البطالة والفقر، في نهاية المطاف، في تقليص الفجوة بين الأثرياء والفقراء في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). كذلك، توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعلومات والمعرفة لشرائح أكبر من السكان، معززة بذلك القيم الديمقراطية ومكافحة التطرف. ولذا، تركز هذه الدراسة على التخفيف من حدة الفقر في غربي آسيا باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) تمكين الفقراء وبناء قدراتهم بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما من شأنه تعزيز فرصهم في زيادة دخلهم؛

(ب) تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأنشطة أصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والصغرى، الأمر الذي يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية والنمو، ويساهم بالتالي في خلق وظائف جديدة في تلك الميادين.

ونظرا إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي ما زال سائدا في المنطقة، وفي ظل عدم كفاءة سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المطبقة في الماضي، تواجه منطقة غربي آسيا على نحو خاص خطر أن تصبح أكثر عرضة للفقر من أي وقت مضى. فما زالت المجتمعات المحلية الفقيرة في منطقة الإسكوا أكثر

---

(٢) يبلغ التوزيع الإقليمي للسكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا (كنسبة مئوية من العدد الإجمالي للسكان) ٠,٧ في الدول العربية و٣٩,٢ في جنوب آسيا و٢٩,٣ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و٢٣,٧ في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و٥,١ في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و١,٩ في وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة. انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤" (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤)، ص ١٣٠ من النص الإنكليزي.

تهميشا منها في المناطق الأخرى من ناحية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن الفجوة بين المستفيدين من المعلومات والمحرومين منها آخذة بالاتساع. ويمكن اعتبار نقص الدراية التكنولوجية من العوامل الرئيسية المؤدية إلى الفقر نتيجة لتقلص مخزون رأس المال البشري والمعرفة. وعليه، ما زالت الفجوة الرقمية تتسع في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ولا سيما في البلدين اللذين ينخفض فيهما دليل التنمية البشرية، وهما مصر واليمن[٣]. لذا، تنظر هذه الدراسة في الفرص الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنافع النابعة منها من حيث التخلص من الفقر وخلق العمالة. وتستهدف هذه الدراسة واضعي سياسات الشؤون الاجتماعية من القطاع العام، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات، ومؤسسات العمالة ووزارات الشؤون الاجتماعية بشكل خاص. وتستعرض هذه الدراسة دراسات حالات عن التخفيف من حدة الفقر، لا سيما في صفوف الشباب والنساء. وتقدم الدراسة إطارا وطرائق تنفيذية، كما أنها توصي بوضع السياسات والقيام بعدد من المشاريع ذات الأولوية في المنطقة.

ويقدم الفصل الأول استعراضا للفقر والبطالة في غربي آسيا، لتحديد جسامة الحالة الاجتماعية الراهنة التي بإمكانها زيادة عدم الاستقرار في المنطقة. وينظر في الفقر الاقتصادي والاجتماعي وفي خصائص مختارة من خصائص المجتمعات المحلية الفقيرة في المنطقة. ويتطرق هذا الفصل إلى البطالة والعمالة الناقصة إلى جانب مشاكل أخرى كهجرة اليد العاملة.

أما الفصل الثاني فينظر فيما تنطوي عليه تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانيات لمكافحة البطالة والفقر في المنطقة. ويضم الفصل ملخصا عن تطبيقات البرمجيات وتكنولوجيا أجهزة الحاسوب القائمة على الإنترنت بهدف تمكين المواطنين وتعزيز وصولهم إلى المعلومات. ويلي الموجز استعراض سريع لأهمية المحتوى الرقمي العربي وشتى التطبيقات اللازمة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة المجتمعات المحلية المعوزة والشركات الصغيرة والصغرى. ويختتم هذا الفصل بالإشارة إلى عدد من الحلول المستمدة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتبعة في عدد من البلدان النامية.

ويستند الفصل الثالث إلى مسح طلبت الإسكوا إجراءه عن المبادرات المتخذة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة البطالة والفقر. ويهدف الفصل إلى استعراض الإجراءات أو المبادرات التي هي في طور التنفيذ أو التي تم تنفيذها في ستة بلدان أعضاء في الإسكوا اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وتستند السياسات والتوصيات التي تقترحها هذه الدراسة لوضع خطط العمل إلى الـ ٤٨ مبادرة المحددة في المسح.

ويقترح الفصل الرابع إطارا للتنفيذ استنادا إلى تصنيف البلدان حسب دليل التنمية البشرية. ويشار إلى أربع مجموعات أساسية من البلدان. وتدرج البلدان الأعضاء في أي من المجموعات وفقا لجسامة حاجتها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة البطالة والفقر. كما يقترح الفصل عددا من العناصر اللازمة لوضع طرائق التنفيذ، ويوصي ببعض الطرائق. ويصف هذا الفصل ثلاثة نهج للتنفيذ، وهي: نهج البدء من القمة، ونهج البدء من القاعدة، والنهج المختلط، وهي ترتبط بالمجموعات المذكورة آنفا. وتذكر مؤشرات الأداء لتيسير عملية رصد التقدم المحرز في العمل ولتقييم النتائج.

---

(٣) في سنة ٢٠٠٢، بلغ دليل التنمية البشرية في مصر ٠,٦٥٣ وفي اليمن ٠,٤٨٢. انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤"، (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤)، ص ١٤٥ من النص الإنكليزي.

ويقترح الفصل الخامس خطة استراتيجية يمكن اعتبارها بمثابة مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تحث على اتخاذ الإجراءات اللازمة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة البطالة والفقر في منطقة الإسكوا. وتنطوي الخطة على سبع سياسات إنمائية تهدف إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر، وتنص الخطة على الاضطلاع بعشرين مشروعا ذا أولوية في المنطقة.

وترد الخلاصة في الفصل السادس. ويضم المرفق قائمة بالمبادرات المتخذة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرامية إلى مكافحة البطالة والفقر، ويجري استعراضها في الفصل الثالث وعددها ٤٨.

أولا- الفقر والبطالة في منطقة الإسكوا

لقد ساهم عدم الاستقرار السياسي والصراعات الإقليمية والدولية وبطء النمو الاقتصادي في تقويض التنمية الاجتماعية في المنطقة، فضلا عن أن تفشي البطالة وتزايد الهجرة يفضيان إلى جو من اليأس والاضطراب الاجتماعي.

ويستعرض هذا الفصل الفقر والبطالة في غربي آسيا، للتحقق من خطورة الحالة الاجتماعية الراهنة التي من شأنها مواصلة زعزعة استقرار المنطقة[٤]. ويكمن العامل المشترك بين كل البلدان الأعضاء في الإسكوا في افتقارها إلى أرقام حديثة أو دقيقة فيما يتعلق بمؤشرات الفقر ومعدلات البطالة فيها. لذا، يرمي هذا الفصل إلى تشجيع الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لزيادة الشفافية والدقة في تحديد المؤشرات الاجتماعية، الأمر الذي يكفل تعزيز قدرة الجهات المعنية على وضع الخطط اللازمة للتدخل مستقبلا من أجل التخفيف من حدة الاضطرابات الاجتماعية.

ألف- الفقر في منطقة الإسكوا

يقيم الفقر عادة استنادا إلى الدخل أو الاستهلاك. غير أنه وإن كان ضعف الدخل يقع في صلب هذا الموضوع، فإن الفقر يتجلى أيضا في غياب الحقوق، وفي العجز، والإقصاء، وفقدان الكرامة. ويحلل هذا القسم وجهي الفقر في غربي آسيا، وهما الفقر الاقتصادي والاجتماعي[٥]. ويستعرض مفهوم الفقر في الإطار ١.

والفقر الاقتصادي، الذي يعني غياب السياسات المالية و/أو النقدية الملائمة في حكومة معينة أو فشلها، هو أحد العناصر الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة الفقر عند انكماش الاقتصاد. وجرت العادة بأن يحلل الفقر الاقتصادي استنادا إلى دخل الأفراد أو استهلاكهم، مع أخذ نوع أسرتهم في الحسبان. ويرتبط الفقر أيضا بضعف الرؤيا الوطنية في مجال التخفيف من الفقر وبنقص في آليات التنفيذ الملائمة. وتعاني بلدان أعضاء عديدة في الإسكوا، لسوء الحظ، من عجز حاد في ميزانيتها، مثل مصر[٦] والمملكة العربية السعودية[٧] واليمن[٨]. وبلغ العجز الهيكلي الضخم في التجارة في مصر ٧,٥ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢. وفي السنة نفسها، شهدت المملكة العربية السعودية أكبر عجز في ميزانيتها، قدر بـ ١٢ مليار دولار. وبلغ عجز الميزانية في اليمن زهاء ٣٧٨ مليون دولار في سنة ٢٠٠٣، علما بأن نفقاتها وعائداتها قدرت في تلك السنة بـ ٤,١٠٧ مليار دولار و٣,٧٢٩ مليار دولار، على التوالي. ويساهم العجز المالي في غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا في خفض تراكم رأس المال وإضعاف الإنتاجية. وبالرغم من إمكانية تحسن وضع الفقراء في البلدان ذات

---

(٤) هذا الفصل هو نسخة مستكملة عن الفصل الأول من "ICT for poverty reduction and employment creation in Western Asia—a strategic plan" (E/ESCWA/ICTD/2004/WG.1/4) وهي ورقة قدمت إلى الطاولة المستديرة المعنونة Roundtable on ICT as an Enabler for Economic Development، (بيروت، ٢٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ٩-١٢.

(٥) Alexander G. Flor, "ICT and poverty: the indisputable link" أعدت هذه الورقة لمناسبة Third Asia Development Forum on Regional Economic Cooperation in Asia، (بانكوك، ١١-١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠١).

(٦) Economist.com. متاح على الموقع: http://www.economist.com/countries/Egypt/profile.cfm?folder=Profile-FactSheet.

(٧) AME Info. متاح على الموقع: http://www.ameinfo.com/news/Detailed/16569.html.

(٨) Answers.com. متاح على الموقع: http://www.answers.com/topic/economy-of-yemen.

معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، حتى وإن تدهور توزيع الدخل تدهورا طفيفا[٩]، فإن العجز المالي في غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا عنصر يساهم في زيادة حساسية وضع هؤلاء الفقراء.

ويقوم الفقر الاجتماعي على معايير اجتماعية متعددة ترتبط بالتغيرات السكانية وعدم المساواة بين الأعراق، والرعاية الاجتماعية، وخاصة الحصول على خدمات الرعاية الصحية. فالتفاوت في نيل الخدمات الصحية، مثلا، يبدو في ازدياد عوضا عن أن يتضاءل في مناطق عديدة، في حين يميل الفقراء في البلدان النامية، خلافا لنظرائهم في البلدان الأثرى، إلى الحصول على حصة أصغر من الدعم الصحي الحكومي[١٠]. غير أنه وإن اتخذت البلدان الأعضاء في الإسكوا بعض المبادرات لتوفير خدمات رعاية صحية شبه مجانية للفقراء، ينبغي تكثيف الجهود للتخفيف من الفقر الاجتماعي في المنطقة. ومن الملاحظ أيضا أن ضعف البيئة الاجتماعية يعوق القدرة على تمويل الأنشطة الاجتماعية، مما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إقصاء شريحة كبرى من السكان. ونتيجة لذلك، تزداد درجة تشكل الأقطاب في البنية الاجتماعية، مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

وليس الفقر بحد ذاته تهديدا رئيسيا في بعض البلدان في غربي آسيا، بل هو إمكانية الوقوع في براثن الفقر. ويسفر هذا الضعف عن الشعور بعدم الاستقرار وانعدام الأمن لدى المواطنين، ويعقد القضايا المرتبطة بالتخفيف من حدة الفقر في المنطقة. كما أن تمدن السكان يزداد في أرجاء عديدة من العالم، بما في ذلك في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وبينما يزداد تمدن السكان في غربي آسيا، يزداد اعتبار مشكلة الفقر مشكلة حضرية ستفضي، بوصفها كذلك، إلى عدد مفرط من العاملين الذين يتنافسون على وظائف متدنية المهارة.

ورغم الملاحظات الآنفة الذكر، تتمتع المجتمعات الأكثر فقرا في غربي آسيا بمزايا إيجابية، لا سيما تلك المرتبطة بأهمية العشيرة والأسرة والحي. وتوفر هذه الطريقة التي يتجلى فيها التناغم الاجتماعي شبكة أمان للفقراء، بما أنها تجمع أفراد المجتمع المحلي معا في الضراء. وينبغي تعزيز هذه الخصائص، التي يمكن تطويرها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات العصرية الأخرى، لزيادة رفاه الفقراء.

يعرض الجدول ١ أرقاما عن الفقر في غربي آسيا. وعلى النحو المبين، يرتفع الفقر نسبيا في الجمهورية العربية السورية وعمان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. كما أن الفقر البشري، الذي يرتبط بعدد متنوع من العناصر، لا سيما التعليم والصحة والدخل، يبلغ أعلى مستوياته في صفوف النساء في أكثرية البلدان الأعضاء في الإسكوا. ويلاحظ أيضا أن صحة الأطفال دون الخامسة من العمر هي مشكلة كبرى في عدد من البلدان، وأن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب منخفضة على نحو خاص في مصر واليمن.

---

(٩) Michael Roemer and Mary Kay Gugerty, "Does economic growth reduce poverty?" متاح على الموقع: http://www.cid. harvard.edu/caer2/htm/content/papers/bns/dp04bn.htm.

(١٠) World Health Organization, *Bulletin of the World Health Organization 2002*, vol. 80, No. 2. متاح على الموقع: http://www.who.int/docstore/bulletin/pdf/2002/bul-2-E-2002/80(2)97-105.pdf.

الإطار ١- مفهوم الفقر

الفقر هو أحد أعتى التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومفهوم الفقر متعدد الأبعاد، وهو يعني، إلى حد بعيد، نقص الدخل الكافي لشراء ما يلزم من غذاء للتمتع بحياة عادية. ومن خصائصه أيضا عدم الحصول على ما يكفي من خدمات الرعاية الصحية الأساسية والحرمان من التعليم. وهناك مفاهيم مختلفة ترتبط بالفقر. فيمكن مثلا الاستعانة بالقيم المطلقة أو النسبية، ويمكن التطرق إليه من وجهات نظر موضوعية أو شخصية، كما يمكن أن يقسم الفقر إلى شكلين من الحرمان هما الحرمان الفيزيولوجي والحرمان السوسيولوجي.

ويشار أدناه إلى بعض المفاهيم المألوفة المرتبطة بالفقر:

(أ) الإنصاف: ويرتبط بالتوزيع ضمن مجموعة من السكان؛

(ب) التعرض للوقوع في الفقر: ويرتبط بالمخاطر الخارجية والصدمات والضغوط والشعور الداخلي بالعجز؛

(ج) الإقصاء الاجتماعي: ويرتبط بضياع الحقوق الذي يمنع الأشخاص من المشاركة بالكامل في مجتمعهم وتنميته؛

(د) ضعف التنمية: ويمكن شرحه من منظورين رئيسيين هما المنظور الجماعي، الذي يركز على التقدم الذي أحرزته المجموعات كلها، الثرية منها والفقيرة، في كل المجتمعات المحلية، ومنظور الحرمان، الذي يقيم التطور بموجبه وفقا لمستوى معيشة الفقراء والمحرومين في كل مجتمع.

المصدر: Renata Lok-Dessallien, "Review of poverty concepts and indicators"، متاح على الموقع: http://www.undp.org/poverty/publications/pov_red/Review_of_Poverty_Concepts.pdf.

الجدول ١- الفقر في غربي آسيا، ٢٠٠٢

البلد العضو في الإسكوا	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٢ (بالدولار)	انخفاض وزن الأطفال دون الخمس سنوات عن معدله الطبيعي، (نسبة مئوية) ٢٠٠٢	معدل إلمام الكبار البالغين ١٥ سنة وما فوق بالقراءة والكتابة، (نسبة مئوية) ٢٠٠٢	معدل إلمام الشباب البالغين ١٥-٢٤ سنة بالقراءة والكتابة، (نسبة مئوية) ٢٠٠٢	الفقر البشري (نسبة مئوية) ٢٠٠٢[أ]	
					الرجال	النساء
الأردن	١ ٧٩٩	٥	٩٠,٩	٩٩,٤	٦,٤٠	١١,١٠
الإمارات العربية المتحدة	٢٢ ٠٥١	١٤	٧٧,٣	٩١,٤	١٧,٥٠	١٤,٥٠
البحرين	١١ ٠٠٧	٩	٨٨,٥	٩٨,٦	٧,٢٠	١٢,٤٠
الجمهورية العربية السورية	١ ٢٢٤	٧	٨٢,٩	٩٥,٢	١٠,٢٠	٢٧,٦٠
العراق	..	..	..	..		
عمان	٨ ٠٠٢	٢٤	٧٤,٤	٩٨,٥	٢٢,١٠	٣١,٧٠
فلسطين	..	..	..	..	..	..
قطر	٢٨ ٦٣٤	٦	٨٤,٢	٩٤,٨		
الكويت	١٥ ١٩٣	١٠	٨٢,٩	٩٣,١	١١,١٠	١٤,٠٠
لبنان	٣ ٨٩٤	٣	..	..	٧,٦٠	١٤,٠٠
مصر	١ ٣٥٤	١١	٥٥,٦	٧٣,٢	٢٣,٤٠	٢٩,١٠
المملكة العربية السعودية	٨ ٦١٢	١٤	٧٧,٩	٩٣,٥	١٤,٦٠	٢٣,٤٠
اليمن	٥٣٧	٤٦	٤٩,٠	٦٧,٩	٣٢,١٠	٥٤,٨٠

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤" (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤).

ملاحظة: تدل النقطتان (..) على أن البيانات غير متوفرة أو أنه لم يتم التقرير عنها بشكل منفصل.

(أ) الإسكوا، "الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا" (بالعربية)، (E/ESCWA/SDD/2003/25).

باء- البطالة في منطقة الإسكوا

١- معدلات البطالة في منطقة الإسكوا

من خصائص سوق العمل في المنطقة زيادة البطالة والعمالة الناقصة نتيجة لغياب الآليات اللازمة لاستيعاب القوى العاملة الجديدة[١١]، ونتيجة لفائض اليد العاملة القادمة من القطاعات المنكمشة، مثل القطاع الزراعي. وتتفاوت معدلات البطالة في البلدان الأعضاء في الإسكوا تفاوتا هائلا (انظر الجدول ٢ الذي يستعرض البطالة في بلدان مختارة من الإسكوا في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١). فقد بلغ معدل البطالة في البحرين مثلا خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، ٥،٥ في المائة، بينما بلغ هذا المعدل ١٥,٣ في المائة في الأردن و٢٥,٥ في المائة في فلسطين. بالإضافة إلى ذلك فإن معدلات البطالة بين الشباب التي بلغت ٤٨,٩ في المائة و٣٥,٦ في المائة في عمان وفلسطين، بالترتيب، يجب أن تلفت انتباه الحكومات إلى الحاجة لتعليم أساسي ملائم واستراتيجيات مناسبة للتدريب المهني.

الجدول ٢- البطالة في بلدان مختارة من الإسكوا، ١٩٩٦-٢٠٠١

البلدان الأعضاء في الإسكوا	معدلات البطالة: بين النساء والرجال	معدل البطالة بين الشباب: الرجال	معدل البطالة بين الشباب: النساء	معدل البطالة بين الشباب: النساء والرجال
الأردن	١٥,٣	..	..	..
الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..
البحرين	٥،٥	١٧,٨	٢٧,٥	٢٠,٧
الجمهورية العربية السورية	١١,٢	١٧,٩	٤٠,٤	٢٣,٥
العراق	..	..	..	..
عمان	٢٣	٤٤,٩	٦٠,٣	٤٨,٩
فلسطين	٢٥,٥	٣٦,٢	٣٠,٧	٣٥,٦
قطر	٣,٩	١١,٦	٥٠,٩	١٧
الكويت	..	..	..	..
لبنان	٨,٤	٢٣,٩	١٣,٦	٢١,٦
مصر	٩,٢	١٨,٤	٤٣,٨	٢٥,٨
المملكة العربية السعودية	٤,٦	٢٤,٤	٣١,٦	٢٥,٩
اليمن	١١,٥	٢٠,٥	١٣,٥	١٧,٨

المصدر: الإسكوا، "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا ٢٠٠٣-٢٠٠٤"، (E/ESCWA/EAD/2004/4)، ص ٤٨-٤٩.

ملاحظة: تدل النقطتان (..) على عدم توفر البيانات ذات الصلة.

٢- أسباب ارتفاع معدلات البطالة

(١١) قد يبلغ معدل البطالة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة أكثر من معدل البطالة في الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة بـ ٨-٩ مرات، بينما لا تتخطى النسبة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اثنين إلى واحد. انظر "Youth employment in the ESCWA region"، ورقة أعدتها الإسكوا لمؤتمر القمة Youth Employment Summit، (الإسكندرية، مصر، ٧-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢).

بشكل عام، تشمل الأسباب الرئيسية لارتفاع معدلات البطالة في المنطقة زيادة الدين الداخلي والخارجي، وإلغاء التدابير الرامية إلى حماية الصناعات المحلية، وانخفاض معدلات النمو في عدد من القطاعات، ولا سيما القطاع الزراعي، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض النمو الاقتصادي، وانخفاض قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة. علاوة على ذلك، أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني في المنطقة، خاصة في مصر والمملكة العربية السعودية واليمن، إلى إشباع أسواق الوظائف المحلية بسرعة. وينبغي إنشاء صناعات جديدة وإجراء إصلاحات هيكلية ومؤسسية أساسية لتخطي هذه المشكلة. فالتحول، مثلا، إلى النماذج التكنولوجية-الاقتصادية أساسي لتسخير التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

كذلك، تفاقمت المشاكل في سوق العمالة بتراجع الأجور في القطاعات التقليدية اعتبارا من سنة ٢٠٠٠ (انظر الشكل ١) وانخفاض إنتاجية القوة العاملة. كما تقوضت القدرة الشرائية لهذه الأجور نتيجة لارتفاع معدلات التضخم.

الشكل ١- الأجر السنوي المتوسط للموظفين في مجال التصنيع في منطقة الإسكوا (بدولارات الولايات المتحدة)

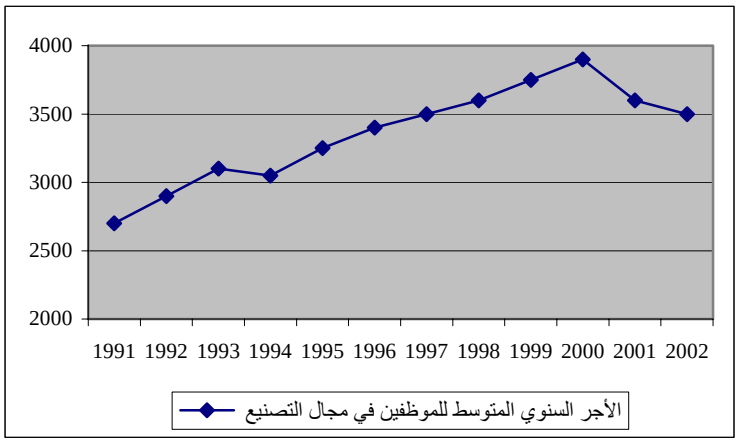

المصدر: الإسكوا، "المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٣"، العدد الثالث والعشرون، (E/ESCWA/SDD/2003/29).

وتشكل هجرة القوى العاملة مشكلة مهمة أخرى في هذا الإطار، يمكن ربطها بهجرة المعرفة في بعض الحالات[١٢]. فما زالت نسبة مئوية مرتفعة من القوة العاملة في البلدان الثرية غير النفطية تهاجر إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي والغرب (انظر الإطار ٢)[١٣]. ويزيد هذا الأمر من هجرة الأدمغة[١٤]، بينما يخفف في الوقت نفسه من جاذبية العمالة وظروف المعيشة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. أما أن تستمر

(١٢) مثلا، يغادر العديد من المتخرجين الجدد في لبنان والأردن بلادهم بحثا عن فرص عمل في الخارج.

(١٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة" (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣).

(١٤) بين ١٩٩٨ و٢٠٠٠، هاجر أكثر من ٠٠٠ ١٥ طبيب عربي إلى بلدان أخرى. انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣"، (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣)، ص ١٠.

بلدان مجلس التعاون الخليجي في استيراد اليد العاملة المتخصصة، فذلك يبرز الحاجة الماسة إلى معالجة مسألة تكوين المهارات وتطويرها على النحو الملائم وفي الوقت المناسب. والجدير بالذكر أيضا أن بعض المهاجرين العرب، وخاصة المستقرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أصبحوا بفعل دعمهم لأقاربهم والتحويلات التي يرسلونها إليهم مصدرا جديدا للمساعدة الإنمائية في بلدهم، وهم يساهمون في ديمومة أسرهم.

وخلاصة الأمر أن الظروف الراهنة في سوق العمالة في المنطقة، ولا سيما ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، تؤثر على كفاءة رأس المال البشري في المنطقة.

الإطار ٢- الهجرة في المنطقة العربية

وفقا لتقرير أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة ٢٠٠٢ عن البلدان العربية، بلغ معدل دخل المواطنين العرب ١٤ في المائة من معدل الدخل في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأفاد التقرير بأن زهاء ٥٠ في المائة من الشباب العرب أعربوا عن رغبتهم في الهجرة. كما أن الكثافة السكانية شديدة في مناطق عديدة، مثل بيروت وغزة وجنوب وادي النيل، وهي تشكل بالإضافة إلى الفجوة القائمة بين إيجاد الوظائف، من جهة، ودخول حشود جديدة من طالبي العمل إلى سوق العمالة، من جهة ثانية، عوامل تشجع على الهجرة.

وتوفر مصر مثالا آخر عن مشكلة مرتبطة بالهجرة. فاعتبارا من سنة ٢٠٠٢، كانت مصر تحتاج إلى إيجاد ٠٠٠ ٥٠٠ وظيفة في السنة الواحدة للحشود الداخلة إلى سوق العمالة. وبما أنها لم تتمكن من ذلك، قامت بتوقيع ١١ اتفاقا ثنائيا مع الدول المجاورة بين ١٩٧٤ و١٩٩٣ لتيسير هجرة مواطنيها. وتدل الإحصاءات على أنه في منتصف التسعينات، توجه ما يقارب ٧٠ في المائة من كل المهاجرين المصريين إلى المملكة العربية السعودية.

———

المصدر: Stephen Castles and Mark J. Miller, *The Age of Migration*, third edition, (Basingstoke, United Kingdom and New York, Palgrave Macmillan, 1993, 1998 and 2003).

ثانيا- الاستعانة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر

تتيح تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عددا من الفرص لخلق العمالة وتقليص الفقر. ولكن، ينبغي ألا تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحل الشافي لكل أسقام البطالة والفقر، بل كأداة لا يكون استعمالها فعالا ما لم يقترن بوضع أطر تلائم السياسات الوطنية وباتخاذ تدابير محلية ترمي إلى مكافحة البطالة والفقر. وفي هذا المضمار، ينظر هذا الفصل في الأدوات والتطبيقات الابتكارية على صعيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويزود واضعي السياسات بالمعلومات عن بعض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواعدة، بهدف إبراز شتى تطبيقاتها.

كذلك، تعرض أدناه تطبيقات البرمجيات وتكنولوجيا أجهزة الحاسوب القائمة على الإنترنت والقادرة على تمكين الفقراء وتعزيز حصولهم على المعلومات. ثم يلي ذلك استعراض موجز لمبادرة المحتوى الرقمي العربي وشتى التطبيقات اللازمة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة المجتمعات المحلية المعوزة والشركات الصغيرة والصغرى. ويختتم الفصل بالإشارة إلى عدد من الحلول الناجحة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد من البلدان النامية المختارة.

وكما هو مشار إليه أعلاه، ستكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر فعالية في مكافحة البطالة والفقر عندما تعمل البلدان الأعضاء في الإسكوا يدا بيد لوضع السياسات والأطر التنظيمية الملائمة. وعليه، ينبغي اتخاذ المبادرات ووضع خطط العمل الوطنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتلبية الخصائص الوطنية والمحلية. كذلك، يجدر الاضطلاع بالأنشطة والمسوح ودراسات الجدوى وخطط العمل والمشاريع الرائدة التي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة التمييز بين التكنولوجيا اللازمة وتلك المتوفرة بأسعار مقبولة. وليس من اللازم أن تنطوي المشاريع الابتكارية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على آخر صرخات التكنولوجيا التي تسفر عن تكاليف مرتفعة وتتطلب مهارات متخصصة. بل على العكس، غالبا ما تنجح في المجتمعات المحلية المعوزة تلك المشاريع التي توضع بناء على مفاهيم بسيطة ترمي إلى حل المشاكل الداخلية. وعليه، ينبغي استخدام التكنولوجيا المتوفرة بأسعار مقبولة، كلما أمكن، لتشجيع الفقراء على استخدام هذه الخدمات بانتظام. كذلك، ينبغي استعمال التكنولوجيا الملائمة لتخطي عوائق التنفيذ. مثلا، في غياب البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية أو انعدام استخدام الإنترنت، ينبغي النظر في التكنولوجيات التي تقوم على اتصال غير مباشر بالإنترنت، وقد تنطوي هذه التكنولوجيا على إنتاج عدد من الحلول وتسليمها على أقراص مدمجة يمكن توزيعها في المراكز المجتمعية. ويمكن استخدام وسائط الإعلام المتعددة أيضا لمكافحة الأمية بواسطة التطبيقات السهلة الاستعمال التي تنطوي على الرسوم البيانية والمتحركة لمساعدة المستخدمين النهائيين على الحصول على المعلومات اللازمة.

ألف- نطاق تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يمكن تسخير عدد من تطبيقات برمجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة البطالة والفقر. ويستعرض هذا القسم أكثر تلك التطبيقات شيوعا، كما ينظر في عدد من الحلول الابتكارية الموجودة في البرمجيات والقائمة على الإنترنت والتي يمكنها أن تحدث تغييرات إيجابية في حياة الفقراء وأن تساعد في خلق فرص العمالة، لا سيما عندما تواكبها خدمات استشارية، وعندما تنسج الروابط ضمن سلسلة القيم. ويشار أدناه إلى شتى مجموعات تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

(أ) تدريب متقدم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ويشمل دورات في استخدام جداول البيانات، ومعالجة النصوص وإنشاء الشبكات المحلية وصيانتها. وعند اختتام دورة معينة بنجاح، تقدم الشهادات للمستخدمين، وتشمل الشهادات المعروفة شهادة Cisco Certified Network Associate وشهادة Microsoft Certified Professional. وتشمل دورات أخرى التدريب على نظام أوتوكاد (Autocad)، ووضع البرمجيات، وتصميم المواقع الإلكترونية وتطويرها. وعادة ما تفرض رسوم مقابل تلك الدورات؛

(ب) التعلم الإلكتروني: ويرمي إلى القضاء على الأمية، وتوفير التعلم عن بعد ومدى الحياة. وتتوفر مجموعة متنوعة من حلول التعلم الإلكتروني، ويتمثل عدد منها في تطبيقات معدة محليا. وسيحتاج عدد كبير من هذه التطبيقات إلى إدخال تغييرات عليه للتمكن من خدمة المجتمعات المحلية المعوزة بشكل فعلي؛

(ج) تدريب مهني قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ويرمي إلى تطوير المهارات المتخصصة اللازمة لتلبية احتياجات سوق متميز، وهو يغطي المهارات المرتبطة بعمل أمانة السر وأصول المحاسبة وصيانة الهواتف الخليوية. ويمكن أن يترافق هذا التدريب مع وضع خطط للتمويل الصغير لتشجيع أصحاب روح المبادرة على الاضطلاع بالأنشطة؛

(د) التجارة الإلكترونية: وهي نموذج تجاري حديث نسبيا يحول طريقة القيام بالتجارة جذريا، وقد يمكن المجتمعات المحلية المعوزة من در المنافع الاقتصادية والوصول إلى أسواق جديدة. والتجارة الإلكترونية بالغة الأهمية، لا سيما وأنها قادرة على جني العائدات الاقتصادية من المعاملات التجارية التي تنطوي على تبادل السلع والخدمات مباشرة عبر الإنترنت، على مدار الساعة وكل أيام الأسبوع. وتشمل أحدث تطبيقات التجارة الإلكترونية المواقع الإلكترونية التي تعزز السياحة غير المضرة بالبيئة وتشجع التجارة العادلة في المنتجات التذكارية أو المصنوعات اليدوية؛

(•) الحكومة الإلكترونية: وترمي إلى خدمة المواطنين والشركات الصغيرة والصغرى. وهي تيسر التفاعل مع الحكومات بتعزيز الوصول إلى المعلومات العامة بواسطة المواقع و/أو الأكشاك الإلكترونية، بخفض الوقت والتكاليف المرتبطة بإجراء المعاملات، وبالتخفيف من تركز بعض الوظائف الحكومية في الوكالات العامة. وتشمل التطبيقات النموذجية التسجيل المدني وأيضا الخدمات البلدية وتلك المرتبطة بالبحث عن وظيفة وبالضمان الاجتماعي؛

(و) العمالة الإلكترونية: وتتمثل في حلول قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تسفر عن قيم اقتصادية نتيجة للعمل عن بعد، وتستلزم نظاما للأجور مقابل ذلك العمل. وتتيح تطبيقات العمالة الإلكترونية العمل من أي موقع كان، وهي تستهدف العاطلين عن العمل؛

(ز) الصحة الإلكترونية: وتنطوي على تأمين الخدمات الصحية الأساسية في مجال الأمراض الشائعة، والنظافة الصحية، والرعاية قبل الولادة، والمواليد الجدد وتغذية الطفل وسلامته والرعاية الأبوية. وتشمل التطبيقات النموذجية الرامية إلى تحسين رفاه الفقراء توفير الخدمة الطبية عن بعد للمناطق الريفية المعوزة، أو تكون عبارة عن مقطورة لتوفير الخدمات الصحية للمناطق النائية بالوسائل الإلكترونية.

باء- التكنولوجيات التمكينية المرتبطة بأجهزة الحاسوب

تؤدي الابتكارات وقوى السوق، على غرار التنافس، دورا رئيسيا في خفض سعر تكنولوجيات أجهزة الحاسوب اللازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي زيادة سرعتها وسهولة استعمالها. كذلك، يسفر التقاء مختلف أوجه التكنولوجيا، وخاصة في الاتصالات السلكية واللاسلكية وإرسال البيانات وتطبيقات البرمجيات ونظم أجهزة الحاسوب، عن معدات تمكينية جديدة في مجال الأجهزة. ويستعرض أدناه عدد من تكنولوجيات أجهزة الحاسوب القادرة على خلق فرص الكسب[١٥].

(أ) الحواسيب المحمولة باليد: تكمن المنفعة الرئيسية للحواسيب المحمولة باليد في أنه يمكن التنقل بها، وهذا مفيد في مساعدة المجتمعات المحلية الفقيرة والعاملين في الرعاية الصحية في المناطق النائية. وتتراوح أحجام الحواسيب المحمولة باليد من حاسوب الجيب الصغير إلى الحاسوب الحقيبة (Laptop). وتتراوح تطبيقاتها بين تنظيم المهام ومعالجة النصوص واستخدام البريد الإلكتروني وتصفح الإنترنت، وقد انخفضت أسعارها خلال السنوات القليلة الماضية. ويمكن استخدام العديد من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموصوفة أعلاه في الحواسيب المحمولة باليد، مما يعود بالفائدة على المجتمعات الفقيرة؛

(ب) السمبيوتر (Simputer): وقد صممت هذه الأداة على يد مجموعة من العلماء في الهند، وتتميز ببساطة واجهتها، وتفيد بشكل خاص الأشخاص ذوي المهارات الضعيفة في القراءة والكتابة أو ذوي التجربة الضئيلة في الحوسبة. والسمبيوتر هو جهاز حاسوب جوال، وفعال من حيث الكلفة، ومناسب لشتى تطبيقات الحوسبة الجوالة[١٦]؛

(ج) الشاشات العاملة باللمس: وهي شاشات خاصة تسمح لمستخدميها بالقيام بخياراتهم بلمس الأيقونات أو الأزرار البيانية على الشاشة، مما يساعد غير المعتادين على استعمال فأرة الحاسوب أو لوحة مفاتيحه؛

(د) تكنولوجيا إثبات الهوية: قد يواجه الأشخاص ذوو الإلمام الضعيف بالقراءة والكتابة عقبات في الوصول إلى شبكات الحاسوب بسبب مسائل إثبات الهوية. فقد يحتاجون إلى طباعة معلومات معينة للدخول إلى الشبكة، مثل اسم المستخدم والكلمة السرية، مع أنهم لا يعرفون كيفية الطباعة. لذا، يجدر البحث في استحداث تكنولوجيا جديدة لإثبات الهوية وتنفيذها. وتشمل الحلول التعرف على البصمات وبطاقات المعاملات. وتسمح الأولى للمستخدمين دخول الشبكة من دون أي إلمام بالطباعة؛ أما الثانية، وهي متاحة في شكل بطاقات مغناطيسية تستعمل في المعاملات المصرفية وتطبيقات الاتصالات السلكية واللاسلكية، فيمكن استخدامها لتخزين معلومات شخصية أو حيازة نقود رقمية أو إثبات الهوية؛

(•) الحوسبة في معالجة الأغذية الزراعية: يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة أدوات البرمجيات وأجهزة الحاسوب، لرصد معالجة الأغذية، وبالتالي تعزيز جودتها وإنتاجيتها؛

(و) التكنولوجيا اللاسلكية: تشمل هذه الفئة من أجهزة الحاسوب الأدوات والبنى التحتية للاتصالات اللاسلكية وتشبيك قواعد البيانات، مثل نظم الهواتف الجوالة والشبكات العاملة بتقنية فيدالیتي اللاسلكية (واي فاي) (WiFi). وفي الوقت الراهن، يتمثل أهم نموذجين في سوق الاتصالات اللاسلكية في بروتوكول التطبيق اللاسلكي (WAP) والهاتف-الحاسوب (I-Mode). ويستخدم هذان النموذجان لإنشاء تطبيقات

---

(١٥) ESCWA, *Using Information and Communication Technologies to Create Employment and Alleviate Poverty*, (E/ESCWA/ICTD/2004/1), p. 20.

(١٦) جرى تصميم السمبيوتر في Encore Software، متاح على الموقع: http://www.ncoretech.com/simputer/index.html.

التكنولوجيا اللاسلكية ومواقعها على الإنترنت. كذلك، ساهم شيوع الهواتف الجوالة في البلدان النامية في تقليص الفجوة الرقمية ورفع معدلات النمو على الأمد البعيد. ويتنافس صانعو أجهزة الهاتف لوضع أجهزة هواتف جوالة زهيدة الثمن لطرحها في أسواق جديدة في العالم النامي[١٧]. وتستعرض شبكة "فيداليتي" اللاسلكية (واي فاي) (WiFi) بإيجاز في الإطار ٣ في سياق سد الفجوة الرقمية.

الإطار ٣- شبكة واي فاي

شبكة واي فاي هي من عناصر EEE 802.11، أحد نماذج الشبكة المحلية اللاسلكية. وتستخدم واي فاي الموجات اللاسلكية لوصل أجهزة الحاسوب بعضها ببعض في الشبكات المحلية. وتساهم بساطة تركيب شبكة واي فاي وتدني كلفتها إلى حد بعيد في نجاحها. وبالفعل، لا يحتاج المستخدم للاتصال بشبكة واي فاي إلا إلى إدخال البطاقة اللاسلكية المناسبة في الحاسوب المكتبي أو الحاسوب الحقيبة، وتهيئة الحاسوب، واستخدام الأداة في محيط منفذ واي فاي، على مسافة تقارب ٩٠ مترا منه.

وقد أنشأت بعض المجتمعات المحلية شبكاتها المحلية الخاصة باستخدام شبكة واي فاي لتتيح الوصول مجانا إلى الإنترنت. فمثلا، يستخدم مشروع داكنت (DakNet) منفذا جوالا جرى تركيبه على دراجة نارية، وهو يتصل اتصالا مباشرا بصحن مركزي في مركز حضري مجاور في كمبوديا، فيخدم المناطق النائية التي تفتقر إلى بنية تحتية للاتصالات. والمشروع الآخر هو مشروع موتومان (Motoman) لقرية الإنترنت في الهند، الذي يستعمل منفذا شبيها بمنفذ داكنت، إلا أنه مركب على باص. ويسمح المشروعان للمجتمعات، بما فيها النساء والشباب، بإجراء البحوث والوصول إلى المعلومات على الإنترنت.

———

المصدر: ESCWA, *Using Information and Communication Technologies to Create Employment and Alleviate Poverty*, (E/ESCWA/ICTD/2004/1), pp. 4-5.

جيم- المحتوى الرقمي العربي

لا يمكن لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا أجهزة الحاسوب أن تخدم المجتمعات المحلية المعوزة وتمكنها إلا عندما يطور المحتوى الرقمي المناسب بالكامل على الإنترنت. والمحتوى هو ما يدفع الناس، بشكل رئيسي، إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي غياب المحتوى الملائم، ستظل معدلات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منخفضة، خاصة بين الفقراء. وفي البلدان المتقدمة النمو، يصبح المحتوى الرقمي صناعة ناشئة. إلا أن المحتوى الرقمي العربي ما زال ضعيفا، ويشكل مستخدمو اللغة العربية على الشبكة أقل من ١ في المائة من العدد الإجمالي لمستخدمي الشبكة في العالم، مع أن السكان العرب يشكلون زهاء ٥ في المائة من إجمالي سكان العالم[١٨]. وفي العصر الرقمي، يساعد المحتوى الرقمي العربي على الحفاظ على اللغة العربية، ويسهل تطورها ويعزز التنوع الثقافي، ويشكل أيضا أداة لتمكين الفقراء. وقد وضعت تطبيقات المحتوى الرقمي العربي التالية وأنتجت لحفز استخدامها وتمكين مستخدميها، ولا سيما الفقراء، من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

---

(١٧) أفادت دراسة أجريت مؤخرا بأن الهواتف الجوالة ترفع معدلات النمو في الأجل الطويل، وبأن تأثيرها في البلدان النامية يبلغ ضعف تأثيرها في البلدان المتقدمة النمو، وبأن توفر ١٠ هواتف إضافية لكل ١٠٠ شخص في بلد نام نموذجي معين يرفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ ٠,٦ نقاط مئوية. انظر: *The Economist*, "The real digital divide" (12-18 March 2005), p. 11.

(١٨) ESCWA, *Annual Review of Developments in Globalization and Regional Integration in the Countries of the ESCWA Region, 2003*, (E/ESCWA/GRID/2003/41).

(أ) السمعيات والبصريات الرقمية: وهي وسائل فعالة لنشر المحتوى الرقمي العربي[١٩]، لا سيما وأنها تتخطى عائق الأمية الذي يسود بين الفقراء أكثر من غيرهم؛

(ب) التطبيقات والخدمات الجوالة: وهي تساهم في تمكين المواطنين والشركات الصغيرة والصغرى، بتمكينها من الوصول إلى المعلومات التي تخدم احتياجاتها على النحو الأفضل؛

(ج) التعلم الإلكتروني والصحة الإلكترونية: وهي تطبيقات تقليدية ترمي إلى القضاء على الأمية وبناء المهارات المهنية وزيادة الوعي بالصحة العامة؛

(د) المحفوظات الرقمية: وهي تؤدي دورا مهما في الحفاظ على الثقافة المحلية وتعزيز التنوع. ويشمل إعداد المحفوظات الرقمية تحديث المحفوظات وترحيلها واختزالها وامتثالها للمعايير[٢٠].

دال- مساعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر

تشكل البرمجيات وأجهزة الحاسوب والمحتوى الرقمي العربي عناصر رئيسية في عملية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة البطالة والفقر. وباختيار هذه العناصر وجمعها بحذر، يمكن أن تبذل مساع، بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للقضاء على الأمية وتطوير الإلمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبناء مهارات داخلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحقيق النتائج الإيجابية المرجوة للتخلص من الفقر وخلق فرص العمل. وتصنف تلك المساعي كمساع تستهدف إما المجتمعات الفقيرة أو الشركات الصغيرة والصغرى. وفيما يلي ملخص لها.

١- مساعي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستهدف المجتمعات المحلية المعوزة

يستعرض أدناه عدد من المساعي الرامية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة الفقر بشكل مباشر أو غير مباشر.

(أ) إنشاء مراكز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات المحلية

تكمن أهمية مراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات المحلية في بناء وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية الفقيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهي مصممة خصيصا للتصدي للبطالة والفقر باستخدام عدد مختار من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمنح تلك المراكز عددا من الخدمات الأساسية والمطورة. وتشمل الخدمات الأساسية برامج لمحو الأمية، ودورات لغوية مصممة حسب وتيرة كل فرد، ودورات لتعلم أصول الحوسبة، ودورات للتصديق على المهارات في الحوسبة، ودورات وتدريب مهني للدعم في مجال أجهزة الحاسوب والبرمجيات. وتشمل الخدمات المطورة الصحة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. ويكتسي موقع هذه المراكز أهمية بالغة، إذ ينبغي اختياره لجذب أكبر عدد من

---

(١٩) وسائط الإعلام الشائعة المستخدمة للنشر هي الشاشات الصغيرة والإنترنت والحواسيب.

(٢٠) ESCWA, *Harmonization of ICT Standards Related to Arabic Language Use in Information Society Applications,* (E/ESCWA/ICTD/2003/5).

الأشخاص، خاصة من المجتمعات المحلية المحرومة في المناطق الريفية والحضرية. وينبغي التنبه بشكل خاص إلى أن مراكز المجتمعات المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكون أقرب للنجاح عندما تقوم على قاعدة صلبة من الشراكات بين المنظمات المحلية غير الحكومية، والسلطات المركزية والمحلية، والشركات الوطنية والدولية المهتمة بنشر التكنولوجيا الجديدة، والمنظمات الدولية، ومنها الأمم المتحدة[٢١]. وعليه، ينبغي التشجيع على إقامة الشراكات في هذا المجال خاصة. ويكمن أحد الشواغل الرئيسية المتعلقة بإنشاء مراكز مجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات المعوزة في تأمين الطاقة الكهربائية. وفي هذا الصدد، يعرض الإطار ٤ نظما بديلة للتزويد بالطاقة الكهربائية.

الإطار ٤- نظم بديلة لتوفير الطاقة

يمكن استخدام نظم بديلة للطاقة لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة في المناطق الفقيرة والنائية التي تعاني من نقص في الكهرباء. ويستعرض أدناه عدد من هذه النظم البديلة:

(أ) الطاقة الشمسية: يمكن استخدام التكنولوجيا التي تعمل بالطاقة الكهربائية الضوئية لتلبية احتياجات معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الطاقة. ويتراوح ناتج الوحدات النموذجية للطاقة الكهربائية الضوئية بين بضعة واطات وأكثر من ١٠٠ واط، حسب مساحة سطح اللوح الشمسي؛

(ب) طاقة الريح: إن استخدام هذا النظام للطاقة البديلة محدود نوعا ما لأنه لا يمكن تشغيله إلا في المناطق التي تهب فيها الريح بانتظام. والتربينات الريحية غير ضارة بالبيئة وتكاليفها عالية في بداية الاستثمار، ولكن تكاليفها خلال مدة عملها أدنى من التكاليف المترتبة على مصادر الطاقة التقليدية؛

(ج) الطاقة المائية الصغيرة: وتعتمد على دفق المياه لتوليد الكهرباء وتعتبر استثمارا سليما وآمنا. وهي ذات تكاليف أدنى نسبيا من تلك المترتبة على نظامي الطاقة الشمسية وطاقة الريح. إلا أنها تواجه مشكلة رئيسية واحدة، وهي خطر أن تجف الأنهار؛

(د) الطاقة الميكانيكية: وتقوم على تدوير زنبرك من نوع خاص مربوط بإحكام على مسلكة، ليحول الطاقة الميكانيكية إلى طاقة كامنة. وقد تكون هذه الطاقة مفيدة جدا في المناطق المعوزة النائية والريفية، إذ تسمح لهذه المناطق بتلقي إنذارات بالفيضانات وفي مجال الصحة وأنشطة المساعدة.

المصدر: ESCWA, *Using Information and Communications Technologies to Create Employment and Alleviate Poverty*, (E/ESCWA/ICTD/2004/1), p. 22.

(ب) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الرعاية الصحية للمجتمعات المحلية المحرومة

يمكن تلبية الاحتياجات الصحية للمجتمعات المحلية الفقيرة بتزويد العاملين في مجال الرعاية الصحية بأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة. وبإمكان هذه الأدوات أن تبسط إدخال البيانات ونقل المعلومات، وأن تحسن الموثوقية وتيسر المعالجة، مخففة بالتالي من الأعمال المكتبية ومعززة دقة المعلومات وتنظيمها. إضافة إلى ذلك، تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المواد الأساسية والتربوية التي تساعد على

---

(٢١) قامت الإسكوا بتنفيذ ثلاثة مراكز مجتمعية رائدة للتكنولوجيا المتعددة المهام في سنة ٢٠٠٣ في عكار، وهي منطقة غير متطورة في لبنان، بالتعاون مع إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية والقطاعين العام والخاص ومنظمات إقليمية. وتقع المراكز المجتمعية للتكنولوجيا المتعددة المهام في مبان بلدية، وتقدم دورات في اللغات وأصول الحوسبة.

تحسين الرعاية الصحية وتيسر متابعة التاريخ الطبي لحالات معينة. وتبين مشاريع عديدة كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحسن الظروف الصحية في المناطق المعوزة حيث تشح الموارد اللازمة للرعاية الصحية، مثل مشروع أطباء الأطفال عبر الإنترنت في سانت لويس، في السنغال[٢٢]. ويستعين هذا المشروع بحاسوب محمول وبالاتصال بالإنترنت لتقديم المساعدة الفعالة في منطقة يقل فيها أطباء الأطفال.

(ج) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز العمالة

تؤثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيرا مباشرا على بناء قدرات المجتمعات المحلية المعوزة، ولا سيما في مجال تعزيز العمالة. وبالفعل، تضطلع أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدور رئيسي في تيسير البحث عن الوظائف. ويمكن للمجتمعات المحلية الفقيرة الاستفادة من قواعد البيانات المقارنة، خاصة عندما تشمل معلومات عن فرص العمل التي تتطلب مهارات أقل ومستويات أدنى من الإلمام بالقراءة والكتابة أو التعليم. وتعرف قواعد البيانات هذه بنظم معلومات سوق العمل، وهي تعرض تفاصيل عن الوظائف الشاغرة، وتخطر الأشخاص بفرص العمل المتوفرة حديثا بواسطة البريد الإلكتروني.

(د) تعزيز الخدمات الحكومية

يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعزيز الخدمات الحكومية بزيادة الوصول إلى المعلومات العامة وتبسيط الإجراءات الحكومية. وترمي الحكومة الإلكترونية، بشكل خاص، إلى تعزيز شفافية الحكومات، الأمر الذي يزيد من المساءلة ويقلل من الفساد. ويمكن تصميم تطبيقات الحكومات الإلكترونية لمساعدة المجتمعات المحلية المعوزة، بتوفير الوصول إلى المعلومات الأساسية عن الأنشطة الاقتصادية، مثل المعلومات المتعلقة بالمعونات الحكومية وإنتاج المحاصيل وتربية الماشية.

٢- المساعي المبذولة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح الشركات الصغيرة والصغرى

تمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الإنترنت، الشركات من الاستفادة من الأسواق، وزيادة القدرة والإنتاجية، والقيام بالعمليات التجارية في أي مكان أو وقت كان. ونظرا إلى أن الشركات الصغيرة والصغرى هي مصدر رئيسي للدخل وفرص العمالة في البلدان النامية، يرمي القسم التالي إلى التحفيز على تفكير جديد في توسيع نطاق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات الصغيرة والصغرى، وتعزيز القدرة التنافسية مع الحفاظ على التنمية المستدامة.

وفي السنوات الماضية، أنشئ عدد متزايد من مواقع التجارة الإلكترونية لتحسين أداء الشركات الصغيرة والصغرى منها، مثلا، "السوق الافتراضي" (Virtual Souk) و"بيوبلنك" (PEOPLink) وأفريكانكرافت كوم" (AfricanCraft.com)[٢٣]. و"السوق الافتراضي" الذي افتتح شكليا في تونس العاصمة في سنة ١٩٩٨ هو مبادرة اتخذها معهد البنك الدولي لتحسين الظروف الاقتصادية للمجتمعات المحلية المحرومة في خمسة بلدان

---

(٢٢) انظر: Sarbuland Khan, "By invitation: bridging the digital divide", *Newslink*, vol. 9, No. 3, (Fourth quarter, 2001). متاح على الموقع: www.alcatel.com/newslink/0104/pdf/invitation.pdf.

(٢٣) ESCWA, *Using Information and Communications Technologies to Create Employment and Alleviate Poverty*, (E/ESCWA/ICTD/2004/1), pp. 12-13.

عربية، وهي الأردن وتونس ولبنان مصر والمغرب. ويعمل "السوق الافتراضي" كوسيط لا يتقاضى الأرباح، الأمر الذي يلغي الوسطاء ويزيد عائدات المنتجين. وتمكن "بيوبلنك" الحرفيين المحليين في بنغلاديش وغواتيمالا ومالي ونبال وهايتي والهند من بيع منتجاتهم للأسواق العالمية إلكترونيا. وتوفر "أفريكانكرافت كوم" المعلومات عن تاريخ أفريقيا ولغاتها وثقافتها بواسطة الكتب والمقالات والمعارض المنظمة على الإنترنت.

هاء- مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان نامية مختارة

ترد أدناه مبادرات مختارة اتخذت في بلدان نامية، وهي تشمل شتى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وترمي إلى مكافحة البطالة والفقر:

(أ) برنامج "هواتف في القرى" التابع لشركة "غرامين تلكوم" (Grameen Telecom): يوفر هذا البرنامج الذي يستهدف المناطق الريفية في بنغلاديش خدمات الاتصالات اللاسلكية الرقمية العصرية لبعض أفقر الناس في العالم. وهو يشجع الأفراد الذين عادة ما يكونون من النساء الريفيات على شراء هاتف في إطار خطة مالية مقبولة، لتقديم خدمات هاتفية للأفراد الآخرين في المجتمع المحلي الريفي[٢٤]؛

(ب) صيد الأسماك في سانت لويس، السنغال: في السنغال، وخاصة في سانت لويس، تمكن صيادو الأسماك من تحسين سلامتهم وزيادة عائداتهم بالوصول إلى توقعات الأرصاد الجوية وجداول النقل على الإنترنت قبل الإبحار. وبالإضافة إلى توفير توقعات الأرصاد الجوية الأساسية لتحديد أفضل أوقات الصيد، يستخدم نفس الموقع الشبكي للإعلان عن الوظائف لذلك المجتمع[٢٥]؛

(ج) جرينستار (Greenstar): جرينستار هي شركة مدرة للأرباح أنشئت في سنة ١٩٩٨. وتهدف بشكل رئيسي إلى توفير الطاقة الشمسية والصحة والتعليم والاتصال بالإنترنت والبرامج البيئية للقرى المحرومة في البلدان النامية؛

(د) المركز اللاسلكي المجتمعي الجوال، كونيا، نيجيريا[٢٦]: ويكمن هدفه الرئيسي في توفير الوصول إلى الإنترنت، بسعر مقبول، لمنطقة تفتقر للكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية؛

(●) شبكة البث اللاسلكي لمزارع البلدان النامية: وهي منظمة لا تسعى إلى الربح يقع مقرها في كندا، وتعمل حاليا بزهاء ٥٠٠ محطة بث في أكثر من ٧٠ بلدا للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي[٢٧]؛

(و) القرية الرقمية: وتقع في ألكسندرا، وهي منطقة فقيرة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا. ويمنح المركز ما يحيط به من مجتمع محلي ومدارس وتلاميذ وأصحاب مشاريع فرصة تطوير مهاراتهم في استعمال الحاسوب والاستفادة من قوة التكنولوجيا وتحسين آفاقهم العملية؛

---

(٢٤) Canadian International Development Agency (CIDA), "Grameen Telecom's village phone programme: a multi-media case study" (March 2000). متاح على الموقع: www.telecommons.com/villagephone/.

(٢٥) هذا المشروع هو جزء من مبادرة Alcatel Digital Bridge Initiative التي اتخذت في جوهانسبرغ، في جنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. متاح على الموقع: www.alcatel.com/lead/docs/Digital_Bridge.pdf.

(٢٦) تشير المراجع المتوفرة على الإنترنت والمتعلقة بهذا المشروع إلى كونيا، نيجيريا.

(٢٧) Developing Countries Farm Radio Network. متاح على الموقع: www.farmradio.org/index.html.

(ز) شبكة "إنتل كمبيوتر كلبهاوس نتويرك" (Intel Computer Clubhouse Network): أنشئت الشبكة في سنة ١٩٩٣. وتتألف من أكثر من ٦٠ ناديا في ١٠ بلدان[٢٨]. وهي مجتمع محلي إلكتروني يركز على منح الشباب الذين يعيشون في مناطق متدنية الدخل الفرص اللازمة لتطوير مهاراتهم الفنية ومهارات استخدام الكمبيوتر، مما يساعد التلاميذ على تحصيل التعليم العالي ويعزز الآفاق المهنية المستقبلية.

(٢٨) Intel, "Intel Computer Clubhouse Network". متاح على الموقع: www.Intel.com/education/icc.

ثالثا- مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان مختارة من أعضاء الإسكوا

يستعرض هذا الفصل مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تنفذ أو سبق أن نفذت لمكافحة البطالة والفقر اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في عدد مختار من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان ومصر واليمن، والمذكورة في المسح الذي طلبت الإسكوا إجراءه بشأن مكافحة البطالة والفقر.

وسلط المسح الضوء على عدد من المسائل التي كانت مفيدة في صياغة المبادئ التوجيهية للسياسات ووضع التوصيات لتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والإقليمي في المستقبل، بغية مكافحة البطالة والفقر. كذلك، تشكل المبادرات المحددة في المسح أساسا يستند إليه لرصد تقدم العمل في المستقبل. ويمكن أن يكون تجميع هذه المبادرات بمثابة أساس لإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية من شأنها توفير معلومات أساسية لأصحاب المصلحة ولحكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا.

ألف- استعراض المبادرات المذكورة

اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، حددت ٤٨ مبادرة اتخذت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ستة من البلدان الأعضاء في الإسكوا، بما أنها ترتبط ارتباطا مباشرا بمكافحة البطالة والفقر (يوفر مرفق هذه الدراسة قائمة (أو لائحة) بالمبادرات التي أطلقتها هذه البلدان الأعضاء). وتستعرض أدناه، بإيجاز، القضايا المرتبطة بالمبادرات المحددة في المسح والمرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١- موقع المبادرة

ترد مواقع مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الـ ٤٨ التي حددها المسح في الجدول ٣، وفقا لما اتخذه كل عضو في الإسكوا من مبادرات. وأشار الأردن ولبنان إلى عدد أكبر من المبادرات مقارنة بالأعضاء المختارة الأخرى.

الجدول ٣- مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتخذة في كل من بلدان الإسكوا

البلد العضو في الإسكوا	المجموع
الأردن	١٣
الجمهورية العربية السورية	٥
فلسطين	٢
لبنان	١٨
مصر	٨
اليمن	٢
المجموع	٤٨

٢- المجتمعات المحلية المستفيدة من الخدمات

استهدفت غالبية المبادرات المحددة في المسح الشباب والنساء، وكان موقعها عموما في مناطق ريفية معوزة. ولم تستهدف المعوقين سوى ١١ مبادرة من المبادرات الـ ٤٨، وخدمت إحداها المكفوفين، وهي مبادرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية من أجل المكفوفين، التي نفذت في مصر. ويعرض الجدول ٤ معلومات مفصلة عن المبادرات المتخذة، وفقا للمجموعات المستهدفة.

الجدول ٤- مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اتخذها كل بلد عضو في الإسكوا مقابل المجموعات المستهدفة

المجموعات المستهدفة	الأردن	الجمهورية العربية السورية	فلسطين	لبنان	مصر	اليمن	مجموع المبادرات المحددة
السكان الريفيون	٧	٥	١	١١	٦	٢	٣٢
المزارعون	٤	٤		٦	٤	٢	٢٠
الصناعيون	٤	٢		٦		١	١٣
الحرفيون	٥	٢		٧	٥	٢	٢١
سكان الضواحي	٨	٤		٦	٣	١	٢٢
العمال الحضريون	٧	٤		٧	٢	١	٢١
النساء	١١	٥		١٤	٦	٢	٣٨
الشباب	١١	٥	٢	١٧	٧	٢	٤٤
المعوقون	٣	٢		٤	١	١	١١
كبار السن	٤	٤		٣	١	١	١٣
الأميون	٤	٣		٢	٥	٢	١٦
الشركات الصغرى	٤	٣		٤	٥	٢	١٨
المتوقفون عن الدراسة	٤	٤		٧	٥	٢	٢٢
العاطلون عن العمل	٨	١		٦	٤	١	٢٠
المدربون/المربون	٧	١	٢	٤	٣		١٧
اللاجئون			١	٢			٣

٣- الخدمات المقدمة

كانت غالبية مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحددة في المسح والمساهمة بشكل مباشر في مكافحة البطالة والفقر تتخذ شكل برامج تدريبية أو مراكز مجتمعية أنشئت بهدف القضاء على الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات أو التمكين من الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي عادة ما تكون الإنترنت. وبشكل عام، وفرت المبادرات الخدمات التالية:

(أ) التدريب على أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أي الإنترنت؛

(ج) النفاذ إلى المعرفة، أي تطوير البوابات أو محتوى المعلومات ذات الصلة بالاحتياجات المحلية والوطنية للتنمية البشرية؛

(د) بناء القدرات في مراحل متقدمة أو متخصصة، أي التدريب المتقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب المتخصص في البرمجيات وأجهزة الحاسوب (بما في ذلك إقامة الشبكات)، والتواصل وتطوير المهارات المكتبية، أو البرامج الاستشارية المتخصصة؛

(•) مجموعات المساعدة على الاستعداد للوظيفة: أي الخدمات التي إما تربط جهود التدريب بالعمالة مباشرة، أو تساعد على إعداد الأفراد لتجربة البحث عن وظيفة، وذلك مثلا بتطوير مهاراتهم في الحوسبة أو إعداد سيرتهم الذاتية؛

(و) الهبات، أي المساهمات بأجهزة الحاسوب أو تقديم منح دراسية؛

(ز) خدمات إلكترونية، أي التحضير لاستخدام الصحة الإلكترونية أو التعلم الإلكتروني أو الحكومة الإلكترونية أو الخطط الإلكترونية المشابهة الأخرى والرامية إلى توفير الخدمات. وقد حدد عدد قليل جدا من هذه الخدمات.

ويقدم الجدول ٥ ملخصا لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي قسمت إلى فئات وفقا للخدمات المقدمة ولبلدان الإسكوا المستفيدة منها. وهدفت ٤١ مبادرة من المبادرات الـ ٤٨ إلى التدريب على أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الجدول ٥- مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا للخدمات والبلد العضو في الإسكوا

الخدمات	الأردن	الجمهورية العربية السورية	فلسطين	لبنان	مصر	اليمن	المجموع
التدريب على أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٢	٥	٢	١٣	٧	٢	٤١
النفاذ على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٨	٤	٢	١٢	٥	٢	٣٣
النفاذ إلى المعرفة		٢		١	٣	١	٧
بناء القدرات في مراحل متقدمة/متخصصة	٦	١	١	٧	٦	١	٢٢
المساعدة على التحضير لإيجاد وظيفة	٦	١	١	٧	٤	١	٢٠
الهبات				٣			٣
الخدمات الإلكترونية	٢			١	٢	١	٦

٤- فرض الرسوم على المستفيدين من الخدمات

يمثل الشكل ٢ توزيع المبادرات المحددة في المسح، والتي فرضت على المستفيدين رسوما مقابل الخدمات. ويدل الشكل على أن ٢٩ في المائة من المبادرات، أي ١٤ مبادرة، فرضت رسوما رمزية مقابل الدورات التدريبية والخدمات الفورية. وتفاوتت الرسوم حسب الخدمات الممنوحة والمجتمعات المحلية المستهدفة والشراكات المبرمة. وفي بعض الحالات، قدمت المعونات للمرشحين الأكثر فقرا. وفي كل هذه الحالات تقريبا، تجلت الخدمات في تقديم تدريب في أصول الحوسبة والوصول إلى الإنترنت. ومن بين المبادرات المتبقية وعددها ٣٤، قدمت ١٦ مبادرة خدماتها مجانا، ولا تتوفر بيانات عن كلفة الخدمات التي تقدمها المبادرات الـ ١٨ المتبقية. وفي بعض الحالات، لوحظ أن فرض رسم رمزي على بعض الخدمات قد شجع الناس على أخذ المبادرة على محمل الجد وكان مفيدا في تعزيز التزام المشاركين المحليين.

الشكل ٢- توزيع المبادرات، حسب كلفتها

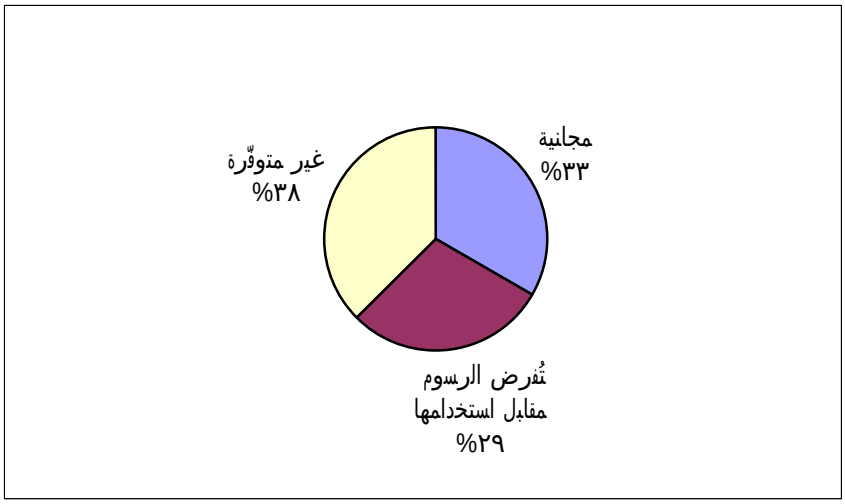

٥- مصدر التمويل والميزانية الإجمالية

ترد في الجدول ٦ قائمة بمصادر تمويل المبادرات الـ ٤٨، بالترتيب التنازلي. وتشكل المنظمات الدولية والقطاعان العام والخاص المصادر الرئيسية للتمويل، تليها المنظمات غير الحكومية المحلية وأخيرا المنظمات الإقليمية والمنظمات الخيرية.

وعلى صعيد المنظمات الدولية، كان أهم المساهمين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. أما على صعيد المشاركين من القطاع الخاص، فقد كانت شركتا مايكرسوفت وسيسكو أهم شريكين للمشروع في غالبية الحالات.

ومن منظور التكاليف، يقدم الشكل ٣ رسما لتوزيع ميزانية المبادرات الـ ٤٨. وتتراوح ميزانية هذه المبادرات بين عشرات الآلاف وبضعة ملايين من دولارات الولايات المتحدة. ولم تتخذ المساهمات في المبادرات شكل مدخلات نقدية فحسب، بل اتخذت أشكالا أخرى أيضا، مثل المساهمات العينية.

الجدول ٦- مصادر التمويل

الجهة المساهمة	عدد المبادرات
المنظمات الدولية	٢٧
القطاع العام	٢٣
القطاع الخاص	١٧
المنظمات غير الحكومية المحلية	١١
المنظمات الخيرية	٦
المنظمات الإقليمية	٣

الشكل ٣- ميزانية مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحددة (بدولارات الولايات المتحدة)

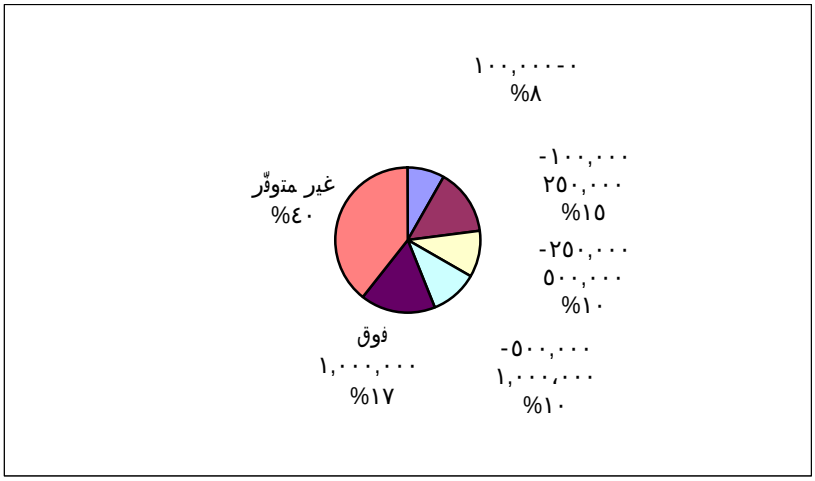

باء- دراسات إفرادية

تستعرض أدناه بالتفصيل مبادرتان ناجحتان كدراستين إفراديتين. وهما جديرتان بالذكر بفضل الأمثلة التي تقدمانها عن استراتيجيات توسعهما واستدامتهما ولأنهما تخبران قصة نجاح المبادرات التي أطلقها القطاع الخاص من جهة والقطاع العام من جهة ثانية.

المبادرة الأولى هي مبادرة المنفذ إلى الإنترنت التابعة لجمعية المعلوماتية المهنية في لبنان (PiPOP)، وهي تنشئ مراكز لاستخدام الحواسيب والإنترنت في أرجاء لبنان، وتقدم دورات تدريبية في التطبيقات الأساسية للحاسوب ومهارات استخدام الإنترنت. وقد اختيرت مبادرة المنفذ إلى الإنترنت لنجاحها في الإبقاء على عمليات مستدامة ولكونها مدعومة إلى حد بعيد من القطاع الخاص.

والمبادرة الأخرى هي مبادرة المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات في الأردن، وهي توفر فرصا متكافئة للأردنيين للاستفادة من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. وهذه المبادرة التي تحظى بدعم كبير من الحكومة ناجحة أيضا من حيث استمراريتها.

١- مبادرة المنفذ إلى الإنترنت (PiPOP) التابعة لجمعية المعلوماتية المهنية في لبنان

اتخذت جمعية المعلوماتية المهنية مبادرة المنفذ إلى الإنترنت (PiPOP) في لبنان في سنة ٢٠٠٢ بهدف التصدي للفجوة الرقمية في البلد. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كانت المبادرة قد أنشأت ٣٠ مركزا لاستخدام الحاسوب والإنترنت في لبنان، وهناك خطط لبدء العمل بأكثر من ٤٠ مرفقا[٢٩].

وتشمل الأهداف القصيرة الأمد لمبادرة المنفذ إلى الإنترنت ما يلي: (أ) إنشاء عدد من المراكز في كل منطقة، للسماح لأكبر عدد ممكن من الأشخاص، مهما بلغ سنهم، بالنفاذ إلى التكنولوجيا بكلفة مقبولة؛ (ب) توفير مراكز تدريب صغيرة للمجتمعات المحلية، مما يتيح لها النفاذ إلى التكنولوجيا الحديثة.

(٢٩) استنادا إلى مقابلة مع نزار زكا، مدير جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وتشمل الأهداف المتوسطة الأمد للمبادرة ما يلي: (أ) تحسين مستوى المعيشة بإنشاء موقع على الإنترنت ذي منحى اقتصادي؛ (ب) المساعدة على خلق فرص عمل جديدة، واكتشاف الإمكانيات الجديدة وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية[٣٠].

وعليه، تخدم مبادرة المنفذ إلى الإنترنت السكان الريفيين والنساء والشباب والعاطلين عن العمل والمزارعين والعاملين في الميدان الصناعي والحرفيين. وتنفذ هذه المبادرة بمساعدة مختلف الجهات وعدد من الشركات الخاصة المحلية. وبالإضافة إلى جمعية المعلوماتية المهنية، تشمل المصادر الرئيسية لتمويل مبادرة المنفذ إلى الإنترنت ما يلي: وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية و"إس آر آي إنترناشنل" (Sri International) وهو معهد مستقل للبحوث لا يسعى إلى الربح، و"بزنس سوفتوير ألاينس" (Business Software Alliance)، وهي منظمة دولية، ومايكروسوفت، فضلا عن "سايبيريا" (Cyberia) و"إنكونت ديتا مانجمنت" (Inconet Data Management)، وهما مزودان محليان لخدمات الإنترنت.

ويمكن أن يعزى نجاح مبادرة المنفذ إلى الإنترنت إلى أنها تستند إلى نموذج مدعوم بشكل رئيسي من القطاع الخاص. وتقوم جمعية المعلوماتية المهنية التي تتعامل مع القطاع العام والمنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمعات المدنية والمنظمات الدولية، باختيار أنسب الشركاء لكل مرفق جديد. ولا يفرض النموذج التجاري أية قيود تعاقدية لاستضافة مرفق جديد. والمعايير الرئيسية المطلوبة لإنشاء مرفق جديد هي النقص في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات المحلية التي تتقدم بالطلبات، والتحلي بالقدرة على تحقيق مستوى ملائم من المشاركة ودرجة من الالتزام حيال المبادرة، ولاحقا، التحقق من توفر الرغبة في دعم عمليات المرفق المنشأ حديثا. وتوفر جمعية المعلوماتية المهنية أيضا خدمات إدارية لكل المرافق، الأمر الذي يسمح بتنظيم أفضل للعمليات وبالإبقاء على جودة الخدمات المقدمة.

والمرافق الجديدة مجهزة بزهاء ستة حواسيب، وبالمعدات اللازمة للشبكة، وآلة طباعة، واشتراك في الإنترنت يموله مزود محلي لخدمات الإنترنت، وموقع على الانترنت، والمواد اللازمة لتدريب المدربين، ودعم ميداني. وعادة ما يقدم المجتمع المحلي المضيف مقر الموقع الشبكي وموارده البشرية ومحتواه ويساهم في الموارد المالية. ويتراوح معدل كلفة تشغيل مركز واحد بين ١ ٥٠٠ دولار و٢ ٠٠٠ دولار شهريا.

ويقدم أي مركز نموذجي منشأ في إطار مبادرة المنفذ إلى الإنترنت مختلف الخدمات للمجتمع المحلي، وهي استخدام الإنترنت، والتدريب على الحاسوب بإشراف مدرب، وتمهيد للتجارة الإلكترونية. ويشكل الموقع الشبكي المنشأ في كل مركز جزءا لا يتجزأ من مرفق، وهو يضم معلومات عن كل مجتمع، غالبا ما تكون أخبارا، ومناسبات ودليلا ومنتجات أخرى. ويمكن أن يعرض الموقع أيضا جغرافيا المجتمع وتاريخه، وموارد الصناعة الزراعية فيه، فضلا عن إعلانات الوفيات والزواج والولادة. وتوفر أيضا وصلات إلى المناطق السياحية والمواقع الشبكية. وتؤدي هذه المراكز التي تقدم عناوين بريد إلكتروني مجانية لكل مستخدمي الموقع الشبكي إلى خلق روابط داخل المجتمع المحلي وبين المجتمع المحلي والمغتربين والمجتمعات الأخرى، مما يقلص من الفجوة الرقمية.

ويمكن أن تقدم المراكز أيضا خدمات مهمة أخرى. فقد استخدمت، مثلا، لعد الأصوات خلال الانتخابات البلدية أو كمخيمات لتكنولوجيا المعلومات خلال الصيف. وتأمل جمعية المعلوماتية المهنية أن يوسع نطاق هذه المراكز لتوفير تطبيقات الحكومة الإلكترونية والخدمات المصرفية في المجتمعات النائية والمحرومة.

---

(٣٠) جمعية المعلوماتية المهنية، "مبادرة المنفذ إلى الإنترنت"، "PiPOP initiative"، متاح على الموقع: http://www.pipop.org/.

وترصد جمعية المعلوماتية المهنية التقدم الذي تحرزه مراكزها وتقيمه بتجميع الإحصاءات المتوفرة إلكترونيا باستخراجها من موقعها الخاص ومن المواقع الشبكية الفردية لكل مركز[٣١]، وبتنظيم حلقات العمل. وفي هذا النطاق، قامت حلقة عمل عقدت في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ بمناقشة العمليات وتقييمها، وأسفرت عن تقرير ختامي.

ويشرح الإطار ٥ بالتفصيل مبادرة تطلقها جمعية المعلوماتية المهنية حاليا لزيادة الوصول إلى المعلومات، وتحسين معدل شيوع الحواسيب الشخصية في لبنان.

الإطار ٥- مبادرة "حاسوب شخصي للجميع"

تطلق الجمعية المعلوماتية المهنية في لبنان مبادرة ترمي إلى تأمين حصول الجميع على حواسيب شخصية بأسعار مقبولة، بغية زيادة الوصول إلى المعلومات ومعدل شيوع الحواسيب الشخصية في لبنان. وتنص مبادرة الحاسوب الشخصي للجميع التي أطلقت في سنة ٢٠٠٥ على إنشاء شركة تجمع الحواسيب الشخصية، وعلى إدراج عدد من الشركات الخاصة كشريكة قادرة أيضا على تولي عمليات المبيعات والتوزيع في النهاية.

وحتى الآن أعرب ما مجموعه ٤٣ شركة تغطي القسم الأكبر من البلد عن رغبتها في المشاركة في المبادرة. وتهدف المفاوضات الجارية مع شركات مثل مايكروسوفت وإنتل إلى تأمين أكبر عدد ممكن من الحواسيب الشخصية بأسعار مقبولة. ويقدر سعر الحاسوب الشخصي بما يتراوح بين ٤٠٠ و٥٠٠ دولار، ويشمل ذلك نظام تشغيل مايكروسوفت. ويجري العمل بخطة مماثلة في مصر. وعليه، قد يكون من المفيد تحديد قيمة مؤشر ملائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو كلفة الحواسيب الشخصية مقارنة بمستويات الدخل المتوسطة، وييسر ذلك اعتماد استراتيجية ملائمة للتسعير.

المصدر: مقابلة أجرتها الإسكوا مع نزار زكا، مدير جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٢- مشروع المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات في الأردن[٣٢]

تستهدف هذه المبادرة السكان الأردنيين وترمي إلى إنشاء شبكة وطنية للمعلومات. وقد أطلقها كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي تنطوي على إنشاء مراكز مجتمعية لتكنولوجيا المعلومات، وهي أيضا معروفة بمحطات المعرفة، في أرجاء الأردن للتوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفير النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب على المهارات المطلوبة في العصر الجديد. وتشمل أهداف المشروع سد الفجوة الرقمية بين مختلف المجتمعات المحلية وتعزيز بناء القدرات من أجل تنمية تلك المجتمعات وتعزيز الفرص الاقتصادية في الوقت عينه.

وتكمن أهمية مشروع المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات في الأردن في أنه جزء من الاستراتيجية الوطنية للتعليم في الأردن. والمبادرة هي تنفيذ مباشر لرؤيا الملك عبد الله الثاني للشباب الأردني، والتي تهدف إلى أن يكون كل فرد في البلد ملما باستخدام الحاسوب وأن تتاح لكل مدرسة ولكل مجتمع محلي إمكانية الوصول إلى الإنترنت والحواسيب، بهدف بناء قوة عاملة أفضل. ويتوقع أن يستند عدد كبير من المبادرات الوطنية، خاصة تلك المرتبطة بالحكومة الإلكترونية، إلى نجاح مراكز المشروع. ويضم أهم شركاء

(٣١) على سبيل المثال: انظر الموقع الشبكي لمركز مبادرة المنفذ إلى الإنترنت في بيت مري. متاح على الموقع: http://beitmery.pipop.org/Statistics.asp.

(٣٢) يستند جزء كبير من هذا القسم إلى المعلومات الواردة في الموقع الشبكي للأردن، "محطات المعرفة". متاح على الموقع: http://www.ks.gov.jo/.

هذه المبادرة وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية ومختلف الوكالات المضيفة في البلد.

وتقدر الميزانية الإجمالية للمبادرة بـ ٢,٩ مليون دولار[٣٣]، وتتمثل أهم مصادر تمويلها في صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية. وأدت المساهمات العينية المقدمة من مختلف الحكومات ومنظمات القطاع الخاص أيضا إلى تنفيذ هذه المبادرة.

وقد عهد بالتنفيذ الفعلي لمبادرة المشروع إلى وحدة إدارة المشاريع في المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات. وأجرت وحدة إدارة المشاريع دراسة لتقييم عدد مراكز محطات المعرفة التي ينبغي إنشاؤها ومواقعها. واستخدمت أربعة معايير توجيهية، وهي التغطية الوطنية والكثافة السكانية والبنى التحتية المتوفرة ووجود منظمة مضيفة مستقرة وجديرة.

وأنشئ قسم التنمية الاجتماعية في وحدة إدارة المشاريع لتلبية الاحتياجات الاجتماعية للمجتمعات المحلية المستفيدة من محطات المعرفة. وبإدماج المجتمعات المحلية في عملية التخطيط، يسعى قسم التنمية الاجتماعية إلى تعزيز إنشاء مراكز مستدامة.

وأنشئت أولى محطات المعرفة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. واعتبارا من أيار/مايو ٢٠٠٣، كانت مبادرة المشروع قد أنشأت ٧٥ محطة معرفة في أرجاء الأردن. ويركز العدد الأكبر من محطات المعرفة هذه على أقل المناطق تقدما وأقلها وصولا إلى المعلومات، بهدف تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء بمستوى المعيشة في تلك المناطق.

وتقدم محطات المعرفة عددا من الخدمات، بما فيها الخدمات الفورية، والتدريب على أصول الحوسبة ودورات متقدمة في الحوسبة. وتتطرق هذه الدورات إلى مسائل متعلقة بالشركات الصغيرة والصغرى، والرعاية الصحية والحكومة الإلكترونية والتمتع بروح المبادرة، كما أنها تبث الوعي بقضايا اجتماعية مثل النوع الاجتماعي وتنمية الطفل. وتشمل الخدمات الفورية النسخ بالآلة والطباعة واستخدام الإنترنت، فضلا عن تقديم خدمات للمجتمعات المحلية كي تصل إلى برامج أخرى، ومنها إطار التنمية والتشغيل وبرنامج صحة الأسرة. وتفرض رسوم رمزية مقابل الدورات التدريبية والخدمات الفورية. وتختلف الرسوم وفقا للمجتمعات المحلية، وتقدم المعونات لأشد الأسر فقرا.

وقد نظمت محطات المعرفة أكثر من ٦ ٠٠٠ دورة تدريبية، ودربت ٥٧ ٧٨٠ شخصا، معظمهم من الإناث، وقدمت خدمات فورية لـ ٣٠ ١٠٠ شخص خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤[٣٤].

ويعتمد نجاح مشروع المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات في الأردن واستدامته على اتخاذ الإجراءات الأساسية التالية:

---

(٣٣) ناصر خلف، مدير وحدة إدارة المشاريع، النظام الوطني للمعلومات في الأردن.

(٣٤) حكومة الأردن، محطات المعرفة (تستكمل الأرقام بانتظام). متاح على الموقع: http://www.ks.gov.jo/stats.htm.

(أ) التخطيط لإنشاء شبكة مستقلة تابعة للمشروع، مع الاعتراف بأن المناطق النائية والفقيرة تحتاج إلى دعم إضافي، وبأنه ينبغي بالتالي على نموذج الاستدامة أن يركز على تطوير تقديم الخدمات استجابة للطلب؛

(ب) إشراك المجتمعات المحلية قدر الإمكان، ويمكن ذلك بإعداد وتوزيع وثيقة بالصلاحيات تلخص فيها نتائج تقييم الاحتياجات، وإعداد دراسة عن استدامة كل مجتمع محلي؛

(ج) خدمة المجتمعات المحلية، ويتحقق ذلك بتصميم التدريب المقدم في المراكز وفقا لاحتياجات مجتمع محلي معين، واستخدام محطات المعرفة لتقديم المساعدة للبرامج الأخرى التي تستهدف قطاعات معينة من السكان؛

(د) وضع نظم للرصد، يمكن أن تشمل مثلا نظاما للرصد المالي وقاعدة بيانات شاملة للمستفيدين من المشروع؛

(•) إدارة المشاريع إدارة سليمة، ويتحقق ذلك بوضع خطط سنوية للأعمال تعكس خطة تفصيلية رامية إلى استدامة كل مركز في إطار زمني معقول. وتشمل الخطط إنشاء مراكز تابعة في المستقبل، في الأجل المتوسط، تهدف إلى تلبية احتياجات المناطق ذات الكثافة السكانية الأقل.

وخلاصة الأمر أنه لا غنى عن مشروع المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات في الأردن في الجهود الرامية إلى سد الفجوة الرقمية في الأردن وتمكين المجتمعات الريفية بتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين المهارات الفنية وتطوير الخدمات المقدمة للمجتمعات المحلية.

جيم- الاتجاهات والتحديات

ما زال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة البطالة والفقر في المنطقة في أولى مراحله. ويتخذ العديد من مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحددة في المسح شكل مراكز مجتمعية تتيح الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبني القدرات وتوفر التدريب. وأنشئت غالبية هذه المبادرات بين سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، ما يعني بأنه ينبغي النظر في مسألة استدامة هذه المبادرات في السنتين المقبلتين، وخاصة المبادرات التي تقدم خدمات مجانية. وقد شكل الشباب والنساء والسكان الريفيون الأهداف الرئيسية لغالبية المبادرات. وكان مقر معظم المبادرات المحددة في المسح في الأردن ولبنان، ونفذ عدد قليل جدا من المبادرات في عمان والمملكة العربية السعودية واليمن. وعلى النحو المذكور آنفا، قدمت المنظمات الدولية والقطاع العام الجزء الأكبر من التمويل للمبادرات، يليها القطاع الخاص وأخيرا المنظمات غير الحكومية المحلية.

وتلخص أدناه التحديات التي تحول دون استفادة المجتمعات المحلية المعوزة من شتى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسن مستوى تنميتها البشرية وتصبح، تدريجيا، جزءا لا يتجزأ من مجتمع المعرفة.

(أ) <u>سياسات حكومية تقييدية</u>

لا تعتمد أكثرية البلدان في منطقة الإسكوا ما يكفي من السياسات لصالح الفقراء الرامية إلى تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة البطالة والفقر. ومع أن المنطقة تتمتع بإمكانيات هائلة تخولها تنمية عائداتها النفطية واستخدامها لاستئصال الفقر والقضاء على الأمية، ما زالت العوائق القانونية

والتنظيمية تحد من الوصول العادل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي بوسعه تمكين المجتمعات المحلية المعوزة والمهمشة. وبينما قامت بعض البلدان بصياغة سياسات لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية البشرية، لا سيما من خلال عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ما زالت غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا تعاني من نقص في آليات التنفيذ، مما يعوق إحراز تقدم في التنفيذ.

(ب) نقص خدمات الاتصال المقبولة الكلفة

لا شك في أن النقص في خدمات الاتصال المقبولة الكلفة، الذي يلاحظ بشكل خاص في المناطق الريفية والنائية وفي الأحياء الفقيرة أو المستوطنات غير الشرعية في المدن الكبرى، يؤثر سلبا على قدرة المجتمعات المهمشة والمعوزة على تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين مستوى معيشتها. ومع أن عددا من البلدان الأعضاء في الإسكوا، ومنها الجمهورية العربية السورية ومصر، اتخذ خطوات إيجابية لضمان أن تكون كلفة الاشتراك في الإنترنت مقبولة، تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن لاستخدام الإنترنت أن يزداد في المناطق التي تفتقر إلى البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

(ج) ارتفاع كلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ما زال شراء أجهزة الحاسوب وتراخيص البرمجيات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعيدا عن متناول الفقراء، شأنه شأن امتلاك الحواسيب الشخصية والقدرة على تحديثها وصيانتها. وبينما أطلقت في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا مبادرات ترمي إلى تزويد كل منزل بحاسوب، ما زالت معدلات شيوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدنى من المستوى المرجو.

(د) عدم ملاءمة المحتوى

ما زالت منطقة الإسكوا تعاني من نقص على صعيد المحتوى الرقمي العربي. كذلك، يغيب المحتوى الملائم القادر على تمكين المجتمعات المعوزة وخدمة العاطلين عن العمل غيابا شبه كامل عن المنطقة. وللأسف، تغيب الصناعات الوطنية أو الإقليمية اللازمة لتطوير المحتوى الرقمي العربي غيابا شبه كامل أيضا.

(•) الأمية

يؤدي ارتفاع مستوى الأمية في غالبية المجتمعات المعوزة إلى تأخير نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجني منافع التطبيقات الإلكترونية على غرار الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.

(و) استدامة المشاريع

يكمن التحدي الأكبر بالنسبة إلى تنفيذ المشاريع في الاستدامة الاقتصادية. فقليلة جدا هي المشاريع الرامية إلى مكافحة البطالة والفقر التي تتمتع بالكفاية الذاتية الاقتصادية، وذلك لأن أكثرية الخدمات تقدم مجانا أو مقابل رسوم رمزية للتأكد من إمكانية حصول الفقراء عليها. وغالبا ما ترتبط استدامة المشاريع بظروف فريدة لا تتكرر على نطاق واسع. وعلى كل مشروع أن يقرر ما هي مجموعة الخدمات الملائمة التي يرغب في تقديمها لمجتمعه المحلي بهدف الإبقاء على عمليات مستدامة من دون تعريض الجودة للخطر.

رابعا- إطار التنفيذ وطرائقه ونهجه

يتطلب مفهوم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة البطالة والفقر تحديد أهم التحديات التي تواجهها التنمية في كل بلد أو مجتمع محلي معوز، ثم التفكير والتحليل لمعرفة كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤثر إيجابيا وعلى نحو مستدام في مكافحة البطالة والفقر.

وليست تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غاية بحد ذاتها. لذا، يجدر تصميم المبادرات كي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة فعالة قادرة على تحقيق نتائج فعلية عندما تطبق بشكل صائب في إطار استراتيجية إنمائية شاملة. ولم يثبت أي نهج "مناسب للجميع" فعاليته في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتخفيف من حدة الفقر. كما أن الفقر في منطقة الإسكوا يتفاوت حسب البلد ومستوى الإنجاز الاقتصادي فيه. وليس بإمكان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلغاء الحاجة إلى الاستقرار السياسي، في العراق وفلسطين مثلا، أو إلى استئصال الأمية التي هي مشكلة في مصر.

ألف- دور أصحاب المصلحة

ينبغي إشراك كل أصحاب المصلحة، بواسطة القنوات ووسائط الإعلام الملائمة، بطريقة أو بأخرى، في التخطيط لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى مكافحة البطالة والفقر، وفي تصميم هذه المبادرات وتنفيذها وتقييمها (انظر الشكل ٤). ويجدر توزيع المسؤوليات فيما بين أصحاب المصلحة، استنادا إلى القيمة المضافة التي يمكنهم تقديمها، وبالتالي تعزيز فكرة الملكية والحث على إجراء حوار وطني حول تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الممكن استخدامها لمكافحة البطالة والفقر. وترد أدناه قائمة بأصحاب المصلحة المحتملين إضافة إلى ملخص لأدوارهم:

(أ) الحكومات، وهي التي تضع السياسة والإطار التشريعي المواتيين وتخصص الموارد العامة؛

(ب) المنظمات الدولية والإقليمية، التي تعمل كعوامل محفزة وتوفر الإطار اللازم للمبادرات الرامية إلى مكافحة البطالة والفقر؛

الشكل ٤- الشركاء المحتملون

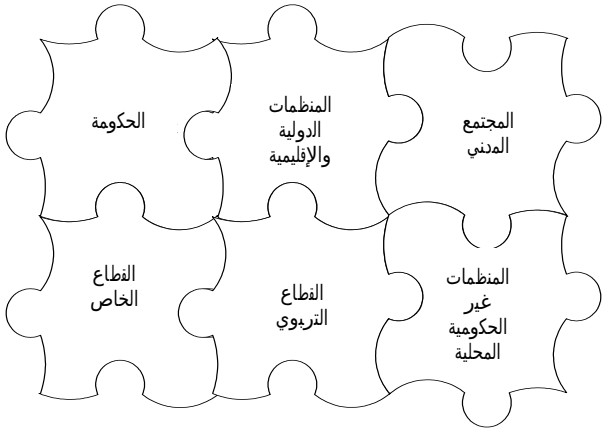

(ج) القطاع الخاص، الذي يوفر الخبرة الفنية واستدامة الأعمال، ويمكنه تطوير الأسواق الجديدة والقائمة، ولا سيما الشركات الصغيرة والصغرى؛

(د) المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية، وهي التي تنشئ روابط مع المجتمعات المحلية والإقليمية لتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والارتقاء بمستوى الوعي، والمشاركة في تقييم الاحتياجات على المستوى الشعبي وفي عمليتي التنفيذ والرصد. ويشكل إشراك المجتمع المدني أحد العناصر المؤدية إلى نظم أكثر تعددية؛

(●) القطاع التربوي، الذي يعلم وينشر المعرفة، ويجري البحوث المتعلقة بشتى الحلول الابتكارية باستعمال مختلف طرائق التنفيذ اللازمة للتخفيف من حدة الفقر.

باء- إطار التنفيذ

يبين الشكل ٥ أربع مجموعات رئيسية من البلدان، حددت وفقا لدليل التنمية البشرية. وتنتمي البلدان الأعضاء إلى إحدى المجموعات وفقا لجسامة حاجتها إلى اعتماد طرائق ونهج تنفيذ لازمة لاتخاذ المبادرات المقترحة أدناه والمرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترد المجموعات المبينة أدناه بالترتيب، من الأكثر حاجة إلى الأقل حاجة، وهي: (أ) مجموعة البلدان في مرحلة ما بعد الصراع؛ (ب) مجموعة البلدان ذات دليل التنمية البشرية المنخفض؛ (ج) مجموعة البلدان ذات التنمية المتوسطة؛ (د) مجموعة البلدان ذات دليل التنمية البشرية المرتفع.

الشكل ٥- دليل التنمية البشرية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، ٢٠٠٢

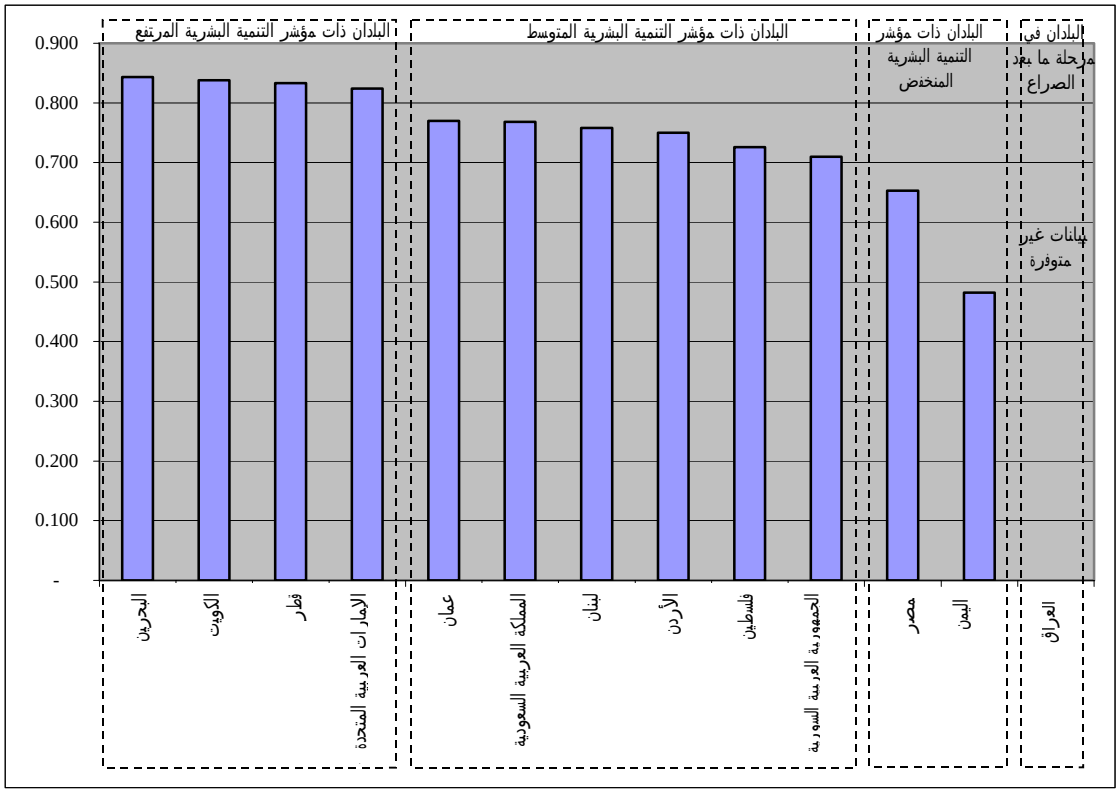

المصدر: الإسكوا، استنادا إلى معلومات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤" (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤).

يقترح هذا القسم بعض الطرائق لتنفيذ مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى مكافحة البطالة والفقر. وفيما يتعلق بالطرائق المقترحة، من المعروف بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عامل مسبب للتغيير، بحيث أنها لا تحدث التغيير بنفسها بل غالبا ما تكون محفزة لإحداثه. وعادة ما يترافق دور العامل المسبب للتغيير هذا مع تغير في عقلية الأشخاص الذين يسعون إلى المعلومات والمعرفة أو الذين يمارسون الأعمال التجارية. وفي هذا الصدد، يشكل بناء القدرات خدمة يفرضها الأمر الواقع وينبغي إدراجها في كل مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة لمكافحة البطالة والفقر، خاصة وأن المجتمعات المحلية المعوزة ليست معتادة على التطبيقات العديدة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

واستنادا إلى ما سلف، يتضح بأن رفع مستوى الوعي بين واضعي السياسات بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتخفيف من حدة الفقر هو عنصر أساسي في مساعدة الفقراء والعاطلين عن العمل. ويكمن هدف ذلك في إيجاد الإرادة السياسية وإطلاق حوار وطني بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بغية التوصل إلى بيئة ملائمة ووضع السياسات المناسبة لتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها. كما أن الدعم الحكومي أساسي في زيادة إبراز بعض القضايا والوصول إلى البرامج الإنمائية الدولية.

وفي منطقة الإسكوا، عادة ما تدل الإحصاءات المتعلقة بمعدل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المعدلات الوطنية. وينبغي إجراء مسوح أكثر تفصيلا ودقة في المناطق المستهدفة التي تجدر مكافحة البطالة والفقر فيها. وفي هذا المضمار، يشكل الخط الوطني للفقر ومؤشر الفقر البشري "HPI- 1"[٣٥] ومعامل جيني[٣٦] مؤشرات مفيدة لرصد التقدم المحرز في العمل وتقديم لمحة تمهيدية عن القضايا الحالية في البلدان أو المناطق المختارة.

وعلى النحو المبين في الشكل ٦، تركز الطرائق المقترحة للتنفيذ على التخفيف من حدة الفقر في غربي آسيا من منظورين رئيسيين. ويرمي المنظور الأول إلى تمكين الفقراء وبناء قدراتهم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يعزز فرص زيادة دخلهم. أما المنظور الثاني الذي يستهدف تطوير أنشطة أصحاب روح المبادرة وتطوير الشركات الصغيرة والصغرى، فيرمي إلى زيادة العمالة في تلك الشركات بتحسين إنتاجيتها وقدرتها التنافسية. وقد تعتمد طرائق معينة أحد النهجين، بينما تجمع طرائق أخرى المنظورين معا. وفي الحالتين، ينبغي التنبه إلى الاعتبارات التالية عند وضع خطط العمل:

(أ) الإطار الحضري مقابل الإطار الريفي: ينبغي التصدي للفقر والبطالة بطرق مختلفة، وفقا لتواجدهما في إطار ريفي أو حضري، حيث أن ذلك يحدد طبيعة أوجه النقص في الموارد المعيشية ومستوى المعيشة والوصول إلى البنى التحتية. وبعبارة أخرى، ينبغي على مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة لمكافحة البطالة والفقر أن تأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المنطقة المستهدفة حضرية أو ريفية، وأن

---

(٣٥) HPI 1 هو مؤشر معقد يقيس الحرمان وفقا للأبعاد الأساسية الثلاثة المشار إليها في دليل التنمية البشرية، وهي الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى اللائق للعيش. انظر "تقارير التنمية البشرية". متاح على الموقع: http://www.undp.org/hdr2003/indicator/indic_16_1_1.html.

(٣٦) معامل جيني هو مقياس لمستوى تفاوت الدخل في مجتمع معين. وهو رقم بين الصفر و١، حيث يعني الصفر المساواة الكاملة أو، بعبارة أخرى، بأن كل فرد يتقاضى الدخل عينه، ويعني ١ عدم المساواة بتاتا، أي أن شخصا واحدا يحصل على كل الدخل، بينما لا يجني الآخرون شيئا. انظر: http://en.wikipedia.org/wiki/Gini_coefficient.

تحـــدد بعـــد ذلـــك الشـــرائح التـــي تجـــدر خـــدمتها لتحظـــى باهتمـــام أكبـــر ولتحقـــق، بالتـــالي، نتـــائج إيجابية ملموسة؛

الشكل ٦- طرائق التنفيذ

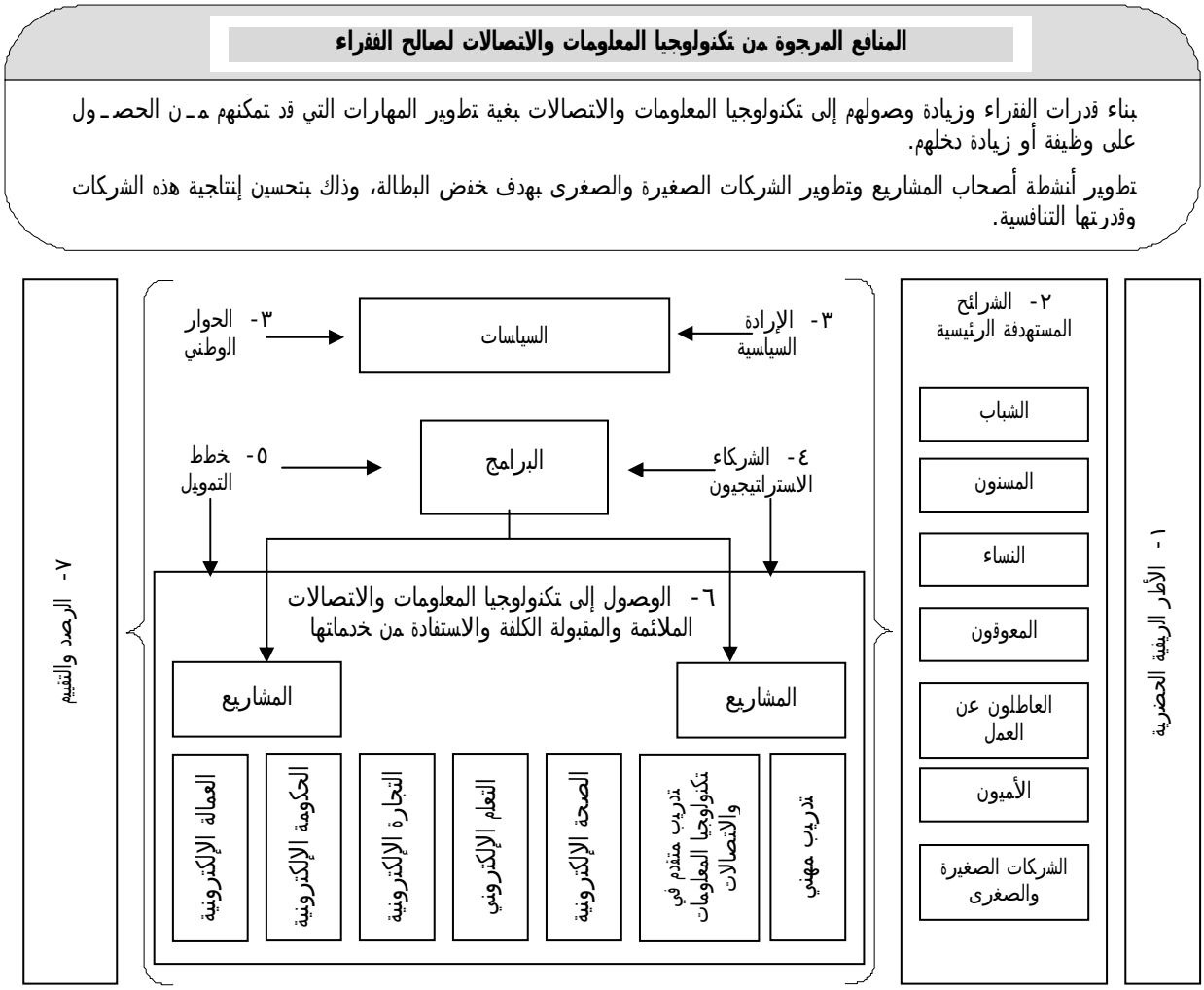

(ب) <u>الشرائح المستهدفة الرئيسية</u>: يمكن فهم قضايا الفقر والبطالة فهما أفضل بتقسيم الشرائح الفقيرة للسكان إلى سبع شرائح من المحتمل أن تتداخل، وهي الشباب وكبار السن والنساء والمعوقون والعاطلون عن العمل والأميون والشركات الصغيرة والصغرى. ونظرا إلى أن كل مجتمع محلي معوز يتمتع بخصائص معينة، فليس من المؤكد أن تفضي الحلول العامة دائما إلى النتائج المرجوة. ولهذا السبب، يتيح التصنيف المقترح فهما أفضل لمشاكل كل شريحة واحتياجاتها ويساهم، بالتالي، في وضع مشاريع مناسبة تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، علما بأن بعض المشاريع سوف يخدم في نهاية المطاف أكثر من شريحة واحدة؛

(ج) <u>الإرادة السياسية والحوار الوطني</u>: ينبغي إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية معالجة أوجه الضعف في البنى الاقتصادية والاجتماعية المحلية في أقرب وقت ممكن في مرحلة وضع السياسات. وستشمل كل سياسة عددا من البرامج، وسيضم كل برنامج عددا من المشاريع ذات الصلة. ويتوقع بأن يكون

لكل برنامج فريق معني بالتنسيق يعمل على وضع المشاريع والترويج لها، إضافة إلى إقامة الشراكات. ويعمل الفريق المعني بتنسيق البرامج أيضا على إيجاد أوجه توافق بين المشاريع القائمة، وذلك بمحاولة تلافي الازدواجية وعدم الفعالية؛

(د) شركاء استراتيجيون: يجدر التشديد على الأنشطة القائمة على المشاركة وعلى استمرار الدعم المقدم من أصحاب المصلحة أثناء عملية التنفيذ. وينبغي، كلما أمكن، إشراك المجتمعات المحلية في تصميم الحلول المنخفضة الكلفة للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع هذه المجتمعات على المشاركة في عملية اتخاذ القرار بشأن المسائل المرتبطة بالعمل اليومي لمشروع معين والخدمات التي سيقدمها؛

(•) خطط التمويل: ترغب مختلف المبادرات العالمية والمنظمات الدولية في تقديم المساعدة للبلدان النامية لسد الفجوة الرقمية وتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تقديم المساعدة على شكل هبات مالية أو قروض أو مساعدة فنية أو مساهمات عينية. ويشكل التمويل الصغير مصدرا مهما آخر للتمويل، يمكن الأفراد والشركات الصغيرة والصغرى من الاستفادة من حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشكل قيمة مضافة وتشجع أنشطة أصحاب المشاريع؛

(二十) (و) الاستفادة من الخدمات الملائمة والمقبولة الكلفة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الوصول إليها: يمكن تقسيم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى مكافحة الفقر والبطالة إلى سبع مجموعات، وهي التدريب المتقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتدريب المهني، والتعلم الإلكتروني، والصحة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والحكومة الإلكترونية، والعمالة الإلكترونية. ويوفر هذا التصنيف بنية يمكن استخدامها لتحديد حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة تخدم إلى أقصى درجة ممكنة الشرائح في المجتمعات المعوزة المستهدفة. ويمكن أن تتخذ النتائج المرجوة لصالح الفقراء والمرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات شكل الوصول إلى المعلومات والتمكين وتطوير مهارات العمالة الكفؤة واستدامة مستويات المعيشة وتوفير الخدمات الصحية الأساسية والقضاء على الأمية؛

(ز) الرصد والتقييم: وهما أساسيان لتقييم التقدم المحرز في العمل وإعلان النجاح وتكثيف الجهود في المستقبل. ويؤدي التقييم إلى تحسين الفعالية بإرساء روابط واضحة بين التخطيط والتنفيذ والنتائج. وترمي عملية الرصد والتنفيذ إلى تبادل المعلومات وتوفير الموارد للناس والمنظمات التي تسعى إلى تقييم فعالية المشاريع والبرامج وتحسينها. وتساعد العملية على الاستعانة بالأنشطة السابقة والجارية لتستخرج منها المعلومات المهمة التي يمكن استخدامها كأساس لوضع اللمسات الأخيرة على البرامج وتوجيهها والتخطيط لها. ويحظى عدد من العناصر المرجوة للنجاح بتمحيص خاص خلال هذه المرحلة، ومنها الأهمية الاستراتيجية للمشروع المعني واستدامة العمليات وتأثير النتائج مقارنة بمؤشرات الإنجاز المرجوة، والابتكار في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومحاكاة نموذج المشاريع في مجتمعات محلية معوزة مماثلة أخرى، وإمكانية نقل الملكية للمجتمعات المحلية.

واستنادا إلى ما سبق، ستستهدف طرائق التنفيذ النموذجية شريحة أو أكثر من الشرائح السبع في مجتمع معوز معين، وستبرم الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية والبلديات المحلية أو المدارس العامة، وستخصص التمويل وتعين فريقا لكل مشروع. وتقدم خدمات متنوعة استجابة لاحتياجات الشرائح المستهدفة، مثل تطبيقات التجارة الإلكترونية المصممة وفقا لاحتياجات الشركات الصغيرة والصغرى، أو التدريب المهني للشباب والنساء. وينبغي تحديد الرسوم الإسمية جيدا للحفاظ على الاستدامة. وفي حالات

أخرى، ستركز طرائق التنفيذ المقترحة الأخرى تركيزا أقوى على توفير التكنولوجيا الملائمة والوصول مجانا إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل تقديم الخدمات المجانية للوصول إلى الإنترنت وتنظيم تدريب قائم على الحاسوب لمحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا الصدد، قد يكون استمرار التمويل ضروريا لاستمرار المشاريع، خاصة تلك التي تنفذ في أشد المجتمعات فقرا.

ومن المهم للغاية ضمان استدامة المشاريع المنفذة، وهو أمر يشكل تحديا رئيسيا أيضا. وينبغي أن تعزز الطرائق النموذجية قدرة المجتمعات المحلية بتمكينها من مواصلة العمليات الخاصة بها وتحقيق نمو مستدام لصالح الفقراء. وهذه العملية، المعروفة أيضا بالشراكة القائمة على المشاركة، تمكن الناس من أن يصبحوا روادا في تنميتهم. ويشكل منح الامتيازات إمكانية أخرى في الحالات التي تكون مهارات أصحاب المشاريع متطورة فيها، وحيث تنتج سعة السوق ما يكفي لاستمرار ذلك النموذج. وفي بعض الحالات، ينصح الأشخاص بإعداد دراسات الجدوى وخطط الأعمال التي يمكن تقديمها للجهات المانحة والتي تروج لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح الفقراء، وتقديمها إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص.

وفي هذا الصدد، تشجع البلدان الأعضاء على اتخاذ الخطوات التالية لتنفيذ مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى مكافحة البطالة والفقر في منطقة الإسكوا:

(أ) تحديد مدى تواتر توفير بعض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة وتقديم التدريب المهني لكي لا يكون العرض في الأسواق المحلية والإقليمية أكثر من الطلب؛

(ب) تحديد أكثر الرسوم الرمزية ملاءمة للمنخرطين لضمان استمرار العمليات المستدامة؛

(ج) تقديم خدمات استشارية للتشجيع على الاستعمال المتكرر للخدمات ولبناء الثقة بغية توفير الزخم اللازم لإنجاح العمليات؛

(د) تبادل المعلومات داخل المجتمعات المحلية المعوزة وفيما بينها، ليس فقط ليحصل الفقراء على المعلومات، بل ليتبادلوا أيضا المعرفة المحلية مع المجتمعات الأخرى؛

(•) الإبقاء على وجود الوسطاء، مع أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عادة ما تمكن من الاستغناء عن الوسطاء من منظمات أو أشخاص. وقد تكون تلك الكيانات آلية ضرورية في بعض الحالات، في المستقبل القريب على الأقل، لتنظيم العرض المحلي للسلع والخدمات ولتكون بمثابة غرف مقاصة لتأمين الجودة وتوفير الحجم الكافي للأسواق الخارجية؛

(و) بناء قدرات الشركات الصغيرة والصغرى، وهي المصدر الرئيسي لخلق العمالة في المناطق الريفية، خاصة في البلدان التي يتراوح دليل التنمية البشرية فيها بين منخفض ومتوسط؛

(ز) إرساء روابط فعلية في سلسلة القيم التي تنجم عن أي مشروع قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه الروابط أساسية في كل المشاريع القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما أنها تكمل الناتج الفني بالتحالفات وشبكات الأعمال اللازمة للإبقاء على بنية قابلة للاستمرار اقتصاديا وإنشاء قنوات فعالة للمبيعات والتوزيع؛

(ح) تطوير ثقافة قائمة على السعي إلى المعلومات في المجتمعات المعوزة، وبالتالي تمكين هذه المجتمعات بتزويدها بالمعرفة؛

(ط) إكمال سنة واحدة قبل إطلاق المزيد من الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة نفسها، وذلك بهدف صقل الخدمات المختارة والاستفادة إلى أبعد حد ممكن من هيكل العائدات، مع الإبقاء على عمليات مستدامة.

دال- نهج التنفيذ

تستعرض أدناه ثلاثة نهج للتنفيذ، وهي نهج البدء من القمة، ونهج البدء من القاعدة، والنهج المختلط، بهدف تكميل طرائق التنفيذ الموصوفة أعلاه ومعالجة مسألة مجموعات البلدان المتنوعة المقترحة في إطار العمل القائم على تصنيف دليل التنمية البشرية (انظر الفصل الرابع، القسم باء أعلاه)[٣٧].

١- نهج البدء من القاعدة: دور المنظمات الشعبية

يستفيد هذا النهج الذي يوصى باتباعه في البلدان ذات مؤشرات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة من المبادرات التي تتخذها مؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخاص لتحسين وضع المجتمعات المحلية المعوزة. وتكمن أهم مزايا هذا النهج في قدرته على تحقيق نتائج إيجابية قصيرة الأمد في المجتمعات المحلية الفقيرة وعلى سد النقص في موارد السلطات الحكومية المحلية.

كما أن هذا النهج يستفيد من العلاقة القوية بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقادة المجتمعات المحلية لإنشاء هياكل تخدم المجتمعات المعوزة ولصيانة تلك الهياكل وتعزيزها. وتقوم العلاقات النموذجية في المنطقة على المعارف الشخصية بين قائد مجتمعي معين وممثل المجتمع المدني أو القطاع الخاص، أو تتخذ شكل هبات تقدمها الجمعيات الخيرية للمساعدة على تنمية منطقة معينة أو مجتمع محلي معين.

وتعرض أدناه منهجية ترمي إلى تنفيذ المشاريع على أنجع نحو ممكن باتباع نهج البدء من القاعدة:

(أ) تحديد المشاريع ذات الأولوية التي ينبغي تنفيذها من أجل مكافحة البطالة والفقر في مجتمع محلي مختار أو منطقة مختارة، بالتشاور مع البلدان الأعضاء والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية؛

(ب) إجراء دراسات جدوى ووضع خطط أعمال مفصلة؛

(ج) إقامة الشراكات مع أصحاب المصلحة المحليين والإقليميين؛

(د) تخصيص الأموال اللازمة؛

(●) اختيار المشاريع الرائدة؛

(و) تقديم المساعدة الفنية والتدريب؛

(ز) تنفيذ المشاريع؛

---

(٣٧) يستند هذا القسم إلى الوثيقة "ICT for poverty reduction and employment creation in Western Asia—a strategic plan" (E/ESCWA/ICTD/2004/WG.1/4)، وهي ورقة قدمت إلى الطاولة المستديرة حول بناء مجتمع المعلومات في غربي آسيا: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لتمكين التنمية الاقتصادية (بيروت، ٢٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤).

(ح) وضع اللمسات الأخيرة على المشروع برمته بالاستفادة من العبر المستخلصة خلال تنفيذ المشاريع الرائدة؛

(ط) نشر هذه المشاريع في مجتمعات محلية أو مناطق أخرى.

ويسفر هذا النهج عن مبادرات/مشاريع صغيرة ومجزأة تكون، في معظم الحالات، ردود فعل على الأنشطة الشعبية الرامية إلى تسوية وضع محدود المدى والنطاق. كما أن نتائج نهج البدء من القاعدة، التي تنتشر بسرعة وعلى نطاق واسع، تمهد الطريق لاتخاذ مبادرات محلية وإقليمية. والجدير بالذكر أنه ليس من الضروري الإبقاء على نهج البدء من القاعدة في بلد واحد فحسب، بل يمكن أيضا للمنظمات الدولية أو الإقليمية أن تعتمده لتحفيز القيام بمشاريع رائدة تهدف إلى بناء قدرات الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن إنشاء نموذج ناجح يوجد الإرادة السياسية اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة الفقر والبطالة.

٢- نهج البدء من القمة: دور واضعي السياسات

يسعى هذا النهج الذي يلائم كل البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى تنفيذ السياسات القائمة على ضرورة معالجة أوجه ضعف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، بإيجاد بيئة تمكينية لتعزيز المبادرات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرامية إلى مكافحة الفقر والبطالة. وينبغي على الحكومات تشجيع المنظمات الشعبية على إدخال تغييرات جوهرية في حياة الفقراء وخلق وظائف جديدة.

وتتخذ نتائج هذا النهج شكل مبادرات أو مشاريع طويلة الأجل تهدف إلى تسوية الأوضاع التي تكون محدودة النطاق والمدى. وتدعم نتائج نهج البدء من القمة المبادرات التي سبق أن نفذتها المجتمعات المدنية. ومن الأمثلة على المشروع النموذجي الذي قد ينجم عن نهج البدء من القمة إنشاء بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تربط الشرائح المعوزة والمنعزلة من السكان بالمدن الرئيسية والمناطق الصناعية وقطاع التعليم.

ويشار أدناه إلى إجراءات مقترحة من أجل التنفيذ الفعلي للمبادرات الرامية إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة البطالة والفقر، في إطار نهج البدء من القمة، ويقترح اتخاذ مبادرات ذات صلة في بعض الحالات[٣٨]:

(أ) النظر في الخط الوطني للفقر من حيث الدخل[٣٩] ومعدل البطالة في كل بلد لتحديد أساس واضح للمقارنة ورصد التقدم المحرز في العمل ودعم عملية اتخاذ القرار من طرف صانعي القرارات. وليست القيم الحديثة لهذين المؤشرين مستكملة، كما أنها لا تتوفر في غالبية البلدان الأعضاء في الإسكوا؛

(ب) الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنشر شبكة رئيسية وطنية ذات حزمة عريضة لتغطية منطقة واسعة، ووصل الشرائح المنعزلة من السكان بعضها ببعض. ولا يمكن أن تتكلل هذه المبادرة بالنجاح ما لم تتعزز بدعم الحكومة من خلال تقديم أسعار تنافسية لخدمات الاتصالات السلكية

---

(٣٨) الإسكوا، "بناء القدرات في تطبيقات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الدول الأعضاء في الإسكوا"، (بالعربية)، (E/ESCWA/ICTD/2003/6).

(٣٩) قد يشمل هذا النشاط أيضا اللجوء إلى مؤشر الفقر البشري ١ و٢، ومعامل جيني لقياس توزيع الدخل.

واللاسلكية. فقد أبرمت مصر، مثلا، اتفاقا رائدا مع مزود لخدمات الإنترنت لتوفير خدمات إنترنت مجانية لمواطنيها؛

(ج) وضع السياسات لتعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصناعتها بهدف توفير الأمن القانوني والحفاظ على سرية المعلومات والسماح بتسديد الرسوم إلكترونيا وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية (مع التنبه إلى أن جعل البرمجيات مفتوحة المصدر قد يشجع على استخدام أوسع نطاقا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، ودعم التوقيع الإلكتروني ومكافحة ارتكاب الجرائم الإلكترونية مع زيادة حركة المعاملات الإلكترونية على الإنترنت؛

(د) إقامة الشراكات مع القطاع الخاص لتشجيعه على ضخ الموارد الفنية والمالية في مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن الحكومات. وينبغي على البلدان الأعضاء في الإسكوا اعتماد السياسات التي تشجع تطوير أعمال أصحاب المشاريع، مما يساهم بشكل رئيسي في خلق العمالة للسكان المحليين، مثل الإعفاء من الضرائب وخطط التمويل الصغير؛

(•) إجراء البحوث لتعزيز المهارات الوطنية في إدارة البحوث وبناء قدرات رائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنتاج الفرص التجارية. وقد تتخذ المبادرات النموذجية شكل أجهزة حاضنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومدن تكنولوجية وحدائق التكنولوجيا ومراكز التفوق في مجال تطوير البرمجيات والدراسات التشريعية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(و) التركيز على القطاع التعليمي للتأكد من أنه قادر على نقل مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها. كما يجدر استعراض المناهج التعليمية لتشمل دورات لأحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وينبغي تدريب المدرسين على استخدام منهجية جديدة. وبموازاة ذلك، ينبغي تنفيذ هذه التغييرات في المدارس والجامعات ومؤسسات التدريب المهني.

٣- <u>النهج المختلط: حل المشكلة من الطرفين</u>

يحقق النهج المختلط توازنا بين نهجي البدء من القاعدة والبدء من القمة، بتوفير إطار معقول لتسوية المشاكل القصيرة والطويلة الأمد المرتبطة بمكافحة الفقر والبطالة. ويكمن الهدف الرئيسي من هذا النهج في الحد من المخاطر المرتبطة بالعمل المنعزل الذي تقوم به المنظمات الحكومية أو غير الحكومية، والمرتبطة بالمحسوبية والفساد. ويشمل هذا النهج آلية للتحكم في الذات تعيد النظر في الخطط غير السياسية الكامنة وراء العديد من المبادرات القائمة. وأهم خصائص النهج المختلط أنه قادر على تخطي تحديات الفقر والبطالة بتنفيذ حل متكامل يرمي إلى تسوية المشاكل من الطرفين.

هاء- مؤشرات الإنجاز

ينبغي مقارنة كل مجموعة من البيانات بالأخرى، بغض النظر عما إذا استخدمت الوسائل الكمية أو النوعية للتقييم لرصد التقدم المحرز في العمل أو لتقييم النتائج. وعليه، تكمن إحدى أهم المهام التي يجدر الاضطلاع بها خلال تصميم وسيلة للتقييم في تحديد أنسب مؤشرات الإنجاز. ويشار أدناه إلى عدد من مؤشرات الأداء التي يمكن استخدامها لتقييم الإنجاز وتحقيق الغايتين المحددتين في الأهداف الإنمائية للألفية لاستئصال الفقر.

(أ) عدد المشاريع الرائدة التي بدأ العمل بها، وعدد حالات النجاح، وعدد حالات الفشل وعدد المشاريع الرائدة المنطوية على عمليات مستدامة؛

(ب) عدد الوظائف الجديدة ومستوى تزايد الدخل حسب نوع الجنس والعمر؛

(ج) مقياس للفقر والبطالة، مثل دليل التنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري ومعامل جيني والخط الوطني للفقر ومعدل البطالة؛

(د) على الصعيد الكلي، يشكل ارتفاع أو انخفاض النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مؤشرا ممكنا.

وينبغي التأكد من أن المؤشرات تصمم بحذر وأنها تعطي فكرة عما يراد قياسه. كذلك، تدعى البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى الاتفاق على مجموعة صغيرة من المؤشرات التي يمكن استخدامها لمقارنة القياسات المعتمدة في مختلف البلدان، فضلا عن تقييم التأثير والتقدم المحرز على الصعيد الإقليمي. وعلى البلدان أيضا أن تتفق على طريقة للتحقق من هذه المؤشرات.

خامسا- سياسات ومشاريع ذات أولوية يوصى باتخاذها في المنطقة

يشير هذا الفصل إلى مقترح يقضي بوضع خطة استراتيجية يمكن اعتبارها مجموعة من المبادئ التوجيهية اللازمة لإلهام وحفز إجراءات وطنية وإقليمية بهدف تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في منطقة الإسكوا. وتشمل الخطة عددا من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المفيدة للفقراء والسياسات الإنمائية. كما يوصي الفصل بوضع مشاريع ذات أولوية في المنطقة.

وبناء على ذلك تستطيع الإسكوا، من خلال الخدمات الاستشارية والدعم الفني، تمكين الحكومات في غربي آسيا من تحقيق خططها الرامية إلى خدمة الفقراء. كذلك، تساهم اللجنة في بناء قدرات واضعي السياسات، وجمع أحدث قياسات الفقر والبطالة، وإسداء النصح للحكومات في مجال السياسة العامة. والجدير بالذكر على نحو خاص أنه بوسع الإسكوا أداء دور الوسيط النشط بين أصحاب المصلحة، من خلال تشجيع وتطوير مختلف المشاريع. ويمكنها أيضا أن تعمل كمحفز لعملية التنفيذ.

ألف- تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لصالح الفقراء في مجال السياسات الإنمائية

استجابة للمشاكل المتزايدة النابعة من الفقر والبطالة، ينبغي على حكومات البلدان الأعضاء في الإسكوا تنفيذ سياسات مفيدة للفقراء تضمن استخدامات ملائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية المعوزة وتمكينها بتزويدها بالقدرة على الوصول إلى المعلومات. وبتوفير المعلومات والمعرفة لشرائح أكبر من السكان، يمكن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز القيم الديمقراطية والقضاء على التطرف. كما ينبغي على الحكومات انتهاج سياسات لخلق العمالة تهدف إلى تحسين الروابط بين المناطق الحضرية والريفية ومواصلة تطوير الشركات الصغيرة والصغرى. ويعتمد نجاح هذه السياسات على إقرار الحكومات لها، والتعبئة الاجتماعية، لا سيما على صعيد القاعدة الشعبية، وتقديم القطاع الخاص للدعم لتوفير الخبرة الفنية واستدامة الأعمال التجارية.

وتستعرض أدناه قائمة بسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموصى بانتهاجها لصالح الفقراء في غربي آسيا. وباستثناء أولاها، التي تركز على وضع نظم لرصد الفقر والبطالة، ترمي تلك السياسات إلى التخفيف من حدة الفقر خاصة من خلال إيجاد العمالة. ويمكن إيجاد العمالة، من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إما بتطوير المهارات التي ستساعد الفقراء على الحصول على عمل وإما بتحسين إنتاجية الشركات الصغيرة والصغرى وقدرتها التنافسية لتتمكن من توظيف المزيد من الناس في مرحلة لاحقة.

١- رصد الفقر والبطالة

توفر هذه السياسة إطارا للبلدان الأعضاء في الإسكوا لوضع نظم لرصد الفقر والبطالة ولتقييم التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والقياسات الدولية للفقر، بما فيها تلك التي تجعل الحصول على دولار واحد يوميا كحد أدنى للدخل شرطا للتمييز بين الفقراء وغير الفقراء، لا تعوض الحاجة إلى وضع مؤشرات إقليمية ووطنية لدخل الفقراء. وتعاني منطقة الإسكوا من نقص في القياسات الحديثة ذات الصلة بالفقر والبطالة. لذا، ينبغي أن تحقق أية سياسة متعلقة برصد الفقر والبطالة النتائج التالية:

(أ) تعزيز بناء قدرات صانعي القرار في نظم رصد الفقر والبطالة؛

(ب) تعزيز وضع خطوط وطنية للفقر أو قياس دليل التنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري ومعامل جيني (انظر الإطار ٦)؛

(ج) تشجيع حساب معدل البطالة، وإجراء مسوح إحصائية وفقا للصناعات، خاصة صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(VIII) تمهيد الطريق لوضع إطار لنظم رصد الفقر والبطالة وتحليلهما.

الإطار ٦- خط الفقر في تايلند

حدد مستوى الفقر من حيث الدخل في تايلند في مطلع السبعينات، باستخدام نهج الكفاية الغذائية. ويحدد هذا النهج الاحتياجات الغذائية للسكان المحليين حسب السن والجنس، ويحدد ما يعرف بخط الفقر الغذائي، الذي يصف الحد الأدنى من الدخل اللازم للحصول على سلع غذائية كافية. وتحدد حسابات أخرى الحد الأدنى من الدخل اللازم للحصول على سلع غير غذائية. ثم يجمع هذان الخطان للفقر لمعرفة خط الفقر الإجمالي، أي ببساطة خط الفقر في تايلند.

———

المصدر: National Electronics and Computer Technology Centre (NECTEC), *IT for Poverty Reduction: Sample cases from Thailand*, second edition (Bangkok, NECTEC, December 2003).

٢- زيادة القدرة على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تشكل شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني أهم القنوات لزيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعليها أيضا أن تشجع استخدام المهارات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقلها لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية. وعليه، ينبغي وضع السياسة اللازمة لزيادة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتيسير ما يلي:

(أ) انتشار الوصول إلى وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية بكلفة مقبولة، ويشمل ذلك الوصول إلى الإنترنت، خاصة في المناطق الريفية والنائية المعوزة؛

(ب) تنفيذ مراكز مجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفر وصلات للاتصالات السلكية واللاسلكية وتقدم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل بناء القدرات الشخصية والقدرات المجتمعية، وكي تكون في الوقت نفسه مراكز لتطوير مهارات أصحاب المشاريع والتعلم مدى الحياة وخلق العمالة وبناء المجتمعات المحلية. ويقترح أن يكون موقع هذه المراكز في البلديات والمدارس العامة، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة وضع سياسات تمكن من الاستفادة من هذه المراكز لاستضافة تلك المحاولات؛

(ج) نشر الحواسيب الشخصية في كل منزل، خاصة في المجتمعات المحلية المحرومة والمؤسسات التربوية. ويجدر بالسياسات التي تشمل هذا الهدف أن تسعى إلى تسخير الاستثمار الخاص وتشجيع روح المبادرة ومشاركة الشركات الصغيرة والصغرى؛

(د) إنشاء مكتبة عامة رقمية أو مكتبات مختلطة توفر التعلم مدى الحياة وتحافظ أيضا على المعرفة الوطنية والمجتمعية. ويتوقع أن تساعد هذه المساعي في القضاء على الأمية وبالتالي تعزيز فرص العمالة؛

(•) تطوير المحتوى الرقمي العربي لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستيعابها. ويتطلب هذا الأمر إنشاء صناعة تنتج المحتوى العربي والتطبيقات التي تلائم الاحتياجات المحلية وتحافظ على الإرث الثقافي الغني والمتنوع للمنطقة؛

(و) استخدام التطبيقات القائمة على البرمجيات المفتوحة المصدر للتوصل إلى حلول مقبولة الكلفة تلبي احتياجات منطقة الإسكوا وبشكل خاص الشركات الصغيرة والصغرى والمؤسسات التعليمية والصحية، والقطاع العام.

٣- تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

من الممكن إنشاء اقتصاد تكنولوجي، على غرار ما شهدته الهند، ببناء قطاع مستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدماجه في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، وبالتالي إنعاش اقتصاد بعض البلدان في غربي آسيا (انظر الإطار ٧). وخلاصة الأمر أنه لا يمكن تحقيق نمو فعلي وفعال ومنتج في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلا بمساعدة القطاع الخاص. كذلك، يمكن للحكومات أن تقدم المساعدة برعاية المشاريع القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمهيد الطريق لاتخاذ مبادرات جديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويكمن التحدي هنا في تكرار المبادرات الناجحة وتوسيع نطاقها بإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويجدر بالسياسة المعنية بتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحقق ما يلي:

(أ) تشجيع التوصل إلى اتفاقات لإقامة شراكات استراتيجية، وتيسير إنشاء شركات في الخارج تقوم بتوظيف القوة العاملة المحلية؛

(ب) تشجيع إنشاء صناعة للبرمجيات، والاستفادة من الفرص المتاحة في سوق الصادرات؛

(ج) الاستثمار في بناء المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بواسطة التعليم، أي التعليم الابتدائي والمهني والجامعي. وينبغي أن يدعم هذا أيضا تنظيم دورات ودروس في الحوسبة لربات البيوت والعاطلين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة؛

(د) إنشاء أشكال مؤسسية جديدة ونشرها، مثل الحاضنات التكنولوجية وحدائق التكنولوجيا.

الإطار ٧- أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهند

وفقا لتقديرات الجمعية الوطنية لشركات البرمجيات والخدمات (NASSCOM)، قدرت العائدات الإجمالية لصناعة البرمجيات والخدمات في الهند بزهاء ١٢ مليار دولار خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، نتجت ٩,٥ مليار دولار منها عن الصادرات. ولا يتفوق على قطاع البرمجيات في الهند إلا القطاع ذاته في الولايات المتحدة الأمريكية، وما زالت الشركات العالمية تستعين أكثر فأكثر بالشركات الهندية لتلبية احتياجاتها من البرمجيات، بالرغم من التباطؤ في الإنفاق العام على تكنولوجيا المعلومات.

———

المصدر: الجمعية الوطنية لشركات البرمجيات والخدمات National Association of Software and Service Companies, "Workshop on ICT for Poverty Alleviation in India: Financing Models and Scaling up Opportunities". متاح على الموقع: http://www.nasscom.org/artdisplay.asp?Art_id=2346.

٤- استعراض الإنفاق العام على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

رغم أنه يصعب توخي الدقة في تحديد النفقات المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها في البلدان الأعضاء في الإسكوا، يجدر بالحكومات زيادة الإنفاق على التعاقد لتنفيذ مشاريع لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعلى صيانة البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديثها. ومن شأن هذا الأخير، وهو أحد دعائم الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة، أن يزيد في نهاية المطاف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة واستقطاب استثمارات جديدة. كما أن السياسات الإنمائية الرامية إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة البطالة والفقر، ولا سيما في المناطق الريفية المعوزة، ضرورية لإزالة العراقيل أمام الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس عادل. وينبغي على أية سياسة معنية بالإنفاق العام على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية أن تضطلع بما يلي:

(أ) تشجيع الإنفاق العام على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس عادل وبكلفة مقبولة؛

(ب) تنفيذ المزيد من التطبيقات التي تربط الحكومة بالمواطن بهدف خدمة المجتمعات المحلية المعوزة والمهمشة؛

(ج) دعم تنفيذ توصيل مقبول الكلفة وآمن وموثوق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي التعويض عن النقص في البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛

(د) دعم تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية ومرافقها المتصلة بعمليات المبادرات التي تستهدف المجتمعات المحلية المعوزة، أو إلغاؤها، مثل رسوم الاشتراك في الإنترنت أو رسوم الهاتف أو الكهرباء؛

(•) دعم تطوير المحتوى الملائم الذي يخدم المجتمعات الفقيرة ويساعد المواطنين العاطلين عن العمل.

٥- تطوير الشركات الصغيرة والصغرى ودعم استدامتها

الشركات الصغيرة والصغرى هي وسيلة مهمة لخلق العمالة وتجديد النمو الاقتصادي، وقد ساهمت تلك الشركات في تعزيز روح المبادرة في المناطق الريفية المعوزة وفي تأمين سبل مستدامة لمعيشة المجتمعات المحلية المعوزة في العديد من البلدان. إلا أنه ما زال ضروريا القيام بالكثير، بما في ذلك تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات الصغيرة والصغرى، خاصة تلك التي تقوم على الأساليب التقليدية للإنتاج.

وينبغي أن تحقق السياسة المعنية بتطوير الشركات الصغيرة والصغرى ودعم استمراريتها ما يلي:

(أ) تعزيز تطوير ونشر التطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمقبولة الكلفة لتمكين الشركات الصغيرة والصغرى من خفض التكاليف التشغيلية والإدارية وزيادة الإنتاجية والوصول إلى قنوات جديدة للتوزيع. وقد يتمثل أحد التطبيقات النموذجية في نشر حلول التجارة الإلكترونية، بالتوازي مع شن حملة تسويق ملائمة؛

(ب) إلغاء السياسات والنظم الوطنية التقييدية التي تعوق تطور الشركات الصغيرة والصغرى والتي تحول دون نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لزيادة الإنتاجية والقدرات التنافسية[٤٠]؛

(ج) توفير بيئة تمكينية لتمويل البرامج وخطط التمويل الصغير التي تمول تطوير الشركات الصغيرة والصغرى. وسيؤدي هذا الأمر إلى إنشاء مؤسسات وجهات وسيطة مالية متخصصة جديدة تتمتع بالهياكل المناسبة لخدمة الشركات الصغيرة والصغرى.

٦- تنشيط دور المرأة

من الضروري الاعتراف بدور وظائف المرأة وأنشطتها داخل الأسرة في التخفيف من حدة الفقر والقضاء على الأمية وتعزيز القيم التي توسع آفاق الإرادة البشرية. كذلك، وإن أحرز بعض التقدم في معالجة عدم المساواة بين الجنسين في منطقة الإسكوا خلال السنوات الماضية، ما زالت الفجوة بين الجنسين تشكل تحديا في أرجاء العالم العربي. ويساهم عدم المساواة بين الجنسين في الفقر وإبطاء النمو الاقتصادي وإضعاف الرفاه البشري. وينبغي على السياسة المعنية بتنشيط دور المرأة أن تحقق ما يلي:

(أ) الدعوة إلى إنشاء المزيد من الدورات التدريبية للمرأة وتقديمها، وخاصة لربة المنزل والمرأة التي لم تحصل إلا مستوى منخفض من التعليم، وذلك لبناء المهارات اللازمة لإنتاج وتقديم المحتوى الرقمي الذي يلبي احتياجاتها العملية والاستراتيجية؛

(ب) تشجيع تنفيذ المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المرأة في المناطق الريفية والحضرية المعوزة. وبوسع تلك المراكز تمكين المرأة من أداء دور عملي في التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر في البلدان الأعضاء في الإسكوا، كما أنها تعتبر وسيلة لزيادة فعالية المرأة وفرصها، فضلا عن تعزيز إمكانية توظيفها. وستوفر المراكز النموذجية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأدوات المكتبية الأساسية للمرأة التي تعمل لحسابها، كما ستضم مركزا للرعاية النهارية أو مرفقا لروضة أطفال.

٧- تكوين التوظيف الإلكتروني

التوظيف الإلكتروني هو وسيلة عمل جديدة تحدد معالم مستقبل العمل في اقتصاد المعرفة، باستخدامه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقيام بالعمل في أي مكان. ويضفي التوظيف الإلكتروني قيمة اقتصادية على العمل عن بعد ويتطلب نظاما لدفع الأجر مقابل ذلك العمل. ويتجلى أحد أهم وجوه السياسة المتعلقة بالتوظيف الإلكتروني في إضفائه قيمة اقتصادية على عمل المرأة في المنزل. وعليه، ينبغي على أية سياسة معنية ببناء التوظيف الإلكتروني أن تحقق ما يلي:

(أ) دعم نموذج جديد للأعمال لتوفير بيئة فعالة وذات كفاءة للتوظيف الإلكتروني؛
(ب) تعزيز وجود بنية تحتية موثوقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات برسوم مقبولة؛
(ج) النظر في قضايا الضرائب والضمان الاجتماعي التي تعوق تنفيذ التوظيف الإلكتروني.

---

(٤٠) مثلا، إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو خفضها.

باء- مشاريع إقليمية ذات أولوية

يوصي هذا القسم بالقيام بعدد من المشاريع الإقليمية ذات الأولوية الرامية إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في غربي آسيا. وتعالج غالبية هذه المشاريع مسألة التخفيف من حدة الفقر من منظورين. ويعتمد المنظار الأول على قدرات الفقراء ويزيد من وصولهم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيساعدهم بالتالي على تطوير المهارات التي قد تمكنهم من الحصول على وظيفة أو زيادة دخلهم إن كانوا موظفين، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما المنظور الثاني فيهدف إلى تطوير أنشطة أصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والصغرى وإلى زيادة العمالة في تلك الشركات بتحسين إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.

وقد اختيرت المشاريع، المجمعة حسب برامجها، على أساس أنها ستؤثر تأثيرا كبيرا على حياة الفقراء والعاطلين عن العمل، وستلبي إلى أبعد حد ممكن متطلبات السياسات المقترح وضعها لخدمة الفقراء والموصوفة أعلاه. ويمكن استخدام إطار برنامجي جديد من هيكلة المشاريع على نحو أفضل، وقد يسهل في مرحلة لاحقة تنفيذ المشاريع بتعيين منسق للبرامج لمتابعة الأنشطة وخلق أوجه توافق بين المشاريع المنشأة.

وتأخذ القائمة المقترحة للمشاريع الإقليمية ذات الأولوية بعين الاعتبار جهود التعاون المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعليه، نتج عدد من هذه المشاريع عن خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات في غربي آسيا،[٤١] وهي من إنتاج الإسكوا، وتشمل مشاريع أصحاب المصلحة الناشطين في المنطقة. ولم تنتج غالبية هذه المشاريع عن مفاهيم جديدة، كما أن بعضها، مثل المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قد نفذ في عدد من البلدان الأعضاء في الإسكوا. إلا أنه يوصى بهذه المشاريع لأنها تلبي احتياجات المنطقة ولأن مفاهيمها سبق أن اختبرت.

ويبين الجدول ٧ ملخصا للمشاريع التي جمعت حسب البرامج ووزعت على مجموعة السياسات الموصى بها لصالح الفقراء. ويبين هذا الجدول بإيجاز العلاقة بين مشروع معين والسياسة ذات الصلة به، فيضع بالتالي خطة عمل استراتيجية متكاملة لحشد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في غربي آسيا. ولئن كان كل مشروع يرتبط بسياسة رئيسية، فقد يخدم السياسات الأخرى أيضا. وفي أقصى شمال الجدول، توضع المشاريع في إحدى المجموعات الثلاث، حسب دورها في التخفيف من حدة الفقر. وتخصص المجموعة الأولى للمشاريع التي تبني قدرات الفقراء باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين فرص حصولهم على وظيفة أو زيادة دخلهم. أما المجموعة الثانية، فهي مخصصة للمشاريع التي تزيد أنشطة أصحاب المشاريع وتعزز إنتاجية الشركات الصغيرة والصغرى أو قدرتها التنافسية، أيضا باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كي توفر هذه الشركات المزيد من فرص العمل. وتشمل المجموعة الثالثة المشاريع التي تدعم، بشكل غير مباشر، مساعي مكافحة البطالة والفقر التي تكون طبيعتها عامة أكثر.

الجدول ٧- ملخص المشاريع ذات الأولوية

مجموعات المشاريع	السياسات	

(٤١) الإسكوا، "خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات"، (E/ESCWA/ICTD/2004/4).

البرنامج/المشروع	رصد الفقر والبطالة	زيادة قدرة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	استعراض الإنفاق العام على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية	تطوير الشركات الصغيرة والصغرى ودعم استدامتها	تنشيط دور المرأة	تكوين التوظيف الإلكتروني	(أ)	(ب)	(ج)
البرنامج ١- نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرصد الفقر والبطالة										
نظم المعلومات المتعلقة بسوق العمل	■							■		
موقع إلكتروني إقليمي معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر	■									■
نظام المعلومات المتعلق بإدارة الفقر والبطالة	■									■
نظام المعلومات الجغرافية للفقر	■									■
البرنامج ٢- زيادة نفاذ المجتمعات المحلية المعوزة/المهمشة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات										
التمكين بواسطة نفاذ المجتمعات المحلية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		■						■		
مراكز جوالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات		■						■		
تمكين ذوي الإعاقات البصرية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات		■						■		
المكتبات الرقمية العربية		■						■		
البرنامج ٣- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة										
مرافق لحضانة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			■						■	
صناعة البرمجيات لدعم أنشطة أصحاب روح المبادرة			■						■	
البرنامج ٤- زيادة الإنفاق العام والخاص										
صندوق وطني للتخفيف من حدة الفقر				■						■
دعم عدد مختار من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستهدف المجتمعات المعوزة				■						■
البرنامج ٥- دعم تطوير أنشطة أصحاب روح المبادرة والشركات الصغيرة والصغرى										
التعليم مدى الحياة لموظفي الشركات الصغيرة والصغرى					■			■		
التجارة الإلكترونية لدعم أنشطة أصحاب المبادرة والشركات الصغيرة والصغرى					■				■	
الحكومة الإلكترونية للشركات الصغيرة والصغرى					■				■	
نظم معلومات السوق لأعمال الزراعة وصيد الأسماك					■				■	
البرنامج ٦- تمكين المرأة في المجتمعات المعوزة										
تمكين المرأة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات						■		■		
تعزيز حقوق المرأة والطفل بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات						■				■
البرنامج ٧- التوظيف الإلكتروني للمناطق الحضرية والريفية										
مبادئ توجيهية للعاملين بالوسائل الإلكترونية							■			■
ترقية العاملين بالوسائل الإلكترونية							■	■		

ملاحظات: (أ) المشاريع الرامية إلى تمكين المهارات المرتبطة بالوظائف وتطويرها.
(ب) المشاريع الرامية إلى زيادة أنشطة أصحاب المشاريع وتحسين إنتاجية الشركات الصغيرة والصغرى وقدرتها التنافسية.
(ج) المشاريع التي تقدم دعما غير مباشر لجهود مكافحة البطالة والفقر والتي تكون ذات طبيعة عامة أكثر من غيرها.

يمكن تطبيق غالبية المشاريع، بعد إدخال التغييرات المناسبة عليها، على المجتمعات الريفية أو الحضرية المعوزة. وهذه التفرقة مهمة بسبب الاختلافات في توافر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووجود نهج متنوعة لمكافحة البطالة والفقر في تلك المناطق. ويجدر ذكر وجه آخر، وهو ضرورة إنشاء روابط ريفية-حضرية لدفع عجلة التنمية في مجالات التجارة والزراعة والسياحة، بالإضافة إلى دعم الشركات الصغيرة والصغرى.

ويرد أدناه استعراض مفهومي للمشاريع ذات الأولوية اللازمة لمكافحة البطالة والفقر في غربي آسيا. ولا يعكس الترتيب الذي ترد فيه هذه المشاريع أية محاولة لجعلها أو جعل البرامج التي تنتمي إليها ذات أولوية.

البرنامج ١- نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لرصد الفقر والبطالة

يركز هذا البرنامج على نظم الرصد والمعلومات التي توفر بيانات عن معدلات الفقر والبطالة الحالية في المنطقة، كما أنه يتعقب التقدم المحرز في العمل، ويساعد واضعي السياسات على صياغة سياسات أفضل وتصميم مشاريع أكثر فعالية وتنفيذها. وتقع ضمن هذا البرنامج المشاريع التالية:

(أ) نظم للمعلومات المتعلقة بسوق العمل: ويوفر هذا المشروع معلومات عن فرص العمالة والتخطيط المهني. ويكمن هدفه في خفض البطالة في المناطق المعوزة بتنفيذ نظام يؤمن الوصول إلى الوظائف المؤقتة والدائمة، ويسلط الضوء، خاصة، على إمكانيات الحصول على الوظائف التي تسمح للفرد بالدخول إلى سوق العمل وإن كان تحصيله العلمي بعد المرحلة المدرسية الثانوية ضعيفا أو معدوما، وإن كانت خبرته السابقة في العمل ضئيلة أو معدومة. ويساعد ذلك النظام الأشخاص على إيجاد الوظائف واستخراج المعلومات المتعلقة بالوظيفة والمشاركة في التخطيط الوظيفي والوصول إلى صلات بمواقع أخرى للبحث عن وظائف؛

(ب) موقع إقليمي على الإنترنت عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة للتخفيف من حدة الفقر: ويساهم هذا المشروع في إيجاد موقع ديناميكي على الإنترنت يستخدم النتائج والتوصيات الصادرة عن عدد من الدراسات والتقارير كمعيار لرصد التقدم ولتمكين واضعي السياسات فيما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر. وينبغي تحديث الموقع دوريا وفقا لآخر وأهم الاكتشافات في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتخفيف من حدة الفقر. والإسكوا هي بصدد إعداد ذلك الموقع/قاعدة البيانات التي ستغطي المنطقة برمتها؛

(ج) نظام المعلومات المتعلق بإدارة الفقر والبطالة: يتوقع أن يؤدي هذا المشروع، الذي من المرجح أن تنفذه المكاتب الوطنية للإحصاء أو منظمات إقليمية ومحلية، إلى وضع نظم معلومات قادرة على إرسال المعلومات إلى كل المناطق وصيانة تلك النظم. وقد تتطور هذه النظم لتصبح، في نهاية المطاف، نظما لدعم اتخاذ القرارات. فهذا المشروع، مثلا، يمكن من تعريف خطوط الفقر الوطنية، وحساب دليل التنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري ومعامل جيني، وحساب معدل البطالة حسب نوع الجنس والسن والمهنة؛

(د) نظام المعلومات الجغرافية المتعلقة بالفقر: ويرمي هذا المشروع إلى تنفيذ تطبيق لنظام معلومات جغرافية من أجل تعزيز استخدام خرائط الفقر في وضع السياسات ورصد التقدم المحرز في العمل، خاصة في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية النائية. ومن الضروري اعتماد نهج متكامل في التخطيط والتنفيذ لتقديم منظور مرتبط بالمكان لمؤشرات الفقر على الأصعدة الإقليمية والوطنية ودون الوطنية.

البرنامج ٢- زيادة نفاذ المجتمعات المحلية المعوزة والمهمشة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يركز هذا البرنامج على مختلف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد المجتمعي. ويهدف إلى تمكين الفقراء وخدمة المهمشين بكونه مركزا لتطوير المهارات الشخصية ومهارات أصحاب المشاريع وخلق العمالة والتعلم مدى الحياة والتنمية المجتمعية. وتقع المشاريع التالية في إطار هذا البرنامج:

(أ) التمكين من خلال نفاذ المجتمعات المحلية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ويسعى هذا البرنامج إلى بناء مراكز مجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات المحلية المعوزة وإلى إيجاد روابط بين المناطق الريفية والحضرية في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وتوفر هذه المراكز الوصول إلى الإنترنت والخدمات الأخرى، بما فيها التدريب على الحوسبة والتعلم عن بعد والتجارة الإلكترونية والحكومة

الإلكترونية والصحة الإلكترونية. ويتوقع أن تؤثر هذه الخدمات إيجابيا على حياة الفقراء وأن توفر فرص العمل للعاطلين عن العمل. إضافة إلى ذلك، سيؤدي تنفيذ هذا المشروع في شتى المجالات في نهاية المطاف إلى بناء شبكة من المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغطي مساحة واسعة وشريحة كبرى من السكان؛

(ب) مراكز جوالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ويوفر هذا المشروع مراكز جوالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتجهيز حافلة صغيرة بالموارد الفنية والبشرية اللازمة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية مساعدة المجتمعات المحلية المعوزة، خاصة في المناطق النائية. وتكمل المراكز الجوالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشروع المتعلق بإنشاء مراكز مجتمعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بتغطية عدد كبير من المجتمعات المحلية ذات الكثافة السكانية الضئيلة التي لا يمكن أن يبرر فيها ماليا إنشاء مركز دائم؛

(ج) تمكين ذوي الإعاقات البصرية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يدعم هذا المشروع بشكل رئيسي المكفوفين أو ذوي الإعاقات البصرية ويسمح لهم بالحصول على التدريب وتطوير المهارات المهنية اللازمة لتمكينهم من أن يصبحوا من أفراد المجتمع المنتجين. وبواسطة أطراف أجهزة برايل وأجهزة تركيب الصوت وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، يهدف المشروع إلى استكمال الخدمات المقدمة في المراكز المجتمعية والمؤسسات التربوية. ويسعى المشروع أيضا إلى ضمان الوصول إلى التعليم بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالشراكة مع مدارس المكفوفين والجامعات والمنظمات غير الحكومية؛

(د) المكتبات الرقمية العربية: يركز هذا المشروع على إنشاء مكتبات رقمية عربية في المناطق الريفية والحضرية، بهدف تأمين الوصول المجاني إلى الكتب والأدوات الرقمية المرتبطة بالدراسات التفاعلية. ويوسع المشروع نطاق المكتبات المادية الحالية، المعروفة أيضا بالمكتبات المختلطة، ويعززها، كما يعزز إنشاء مكتبات افتراضية أخرى. ويرمي المشروع إلى خلق ثقافة تقوم على سعي المواطنين إلى المعلومات وتزويدهم بخدمات التعلم مدى الحياة.

البرنامج ٣- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمكافحة البطالة

يساهم وجود ونجاح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في بلد معين. وعليه، يعزز هذا البرنامج الاستثمار في الأنشطة المستوعبة للعمالة وفي إرساء الآليات التي تشجع البحوث الرامية إلى زيادة العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى إبقاء ذوي الكفاءة من العاملين في سوق العمل. ويهدف هذا البرنامج إلى الإبقاء على وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة العمالة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشمل هذا البرنامج المشاريع التالية:

(أ) مرافق لحضانة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يرمي هذا المشروع إلى تقديم المساعدة المالية والفنية اللازمة لحضانة الأعمال المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويوفر هذا المشروع فرص عمل جديدة في سوق العمل من خلال تعزيز الابتكار وإنشاء شركات جديدة واستقطاب الاستثمار الخاص لمساعدة نمو الشركات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل قطاعات الاقتصاد. وبذلك، يرمي المشروع إلى إنشاء مرافق لحضانة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عدد مختار من البلدان الأعضاء في الإسكوا وإلى حفز أنشطة الحضانة في المنطقة؛

(ب) صناعة البرمجيات لدعم أنشطة أصحاب روح المبادرة: ويدعم هذا المشروع إنشاء صناعة محلية للبرمجيات بغية خدمة الأسواق المتخصصة الوطنية لتطبيقات البرمجيات. والهدف من ذلك هو دعم أنشطة أصحاب المشاريع وزيادة عدد الشركات الصغيرة والصغرى في هذا الميدان. ويرمي المشروع إلى تعزيز مهارات القوة العاملة للتمكين من تشكيل صناعة محلية للبرمجيات تستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتحول بالتالي دون المنافسة المباشرة من طرف كبرى الشركات الوطنية أو المتعددة الجنسيات.

البرنامج ٤- زيادة الإنفاق العام والخاص

يكتسي الدعم الحكومي أهمية جوهرية في ضمان تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المنصفة لكل شرائح السكان. وبشكل عام، يميل القطاع الخاص إلى انتقاء الأسواق المتخصصة المدرة للأرباح، مهملا ما تبقى منها في غالبية الأحيان. ويحث هذا البرنامج الحكومات على أن تقوم، بالشراكة مع القطاع الخاص، بوضع نظم ابتكارية توفر حوافز للاضطلاع بمشاريع ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل هذا البرنامج المشاريع التالية:

(أ) الصندوق الوطني للتخفيف من حدة الفقر: ويشمل هذا المشروع بناء قدرات ممثلي الحكومات والبدء في وضع خطط رائدة في بلدان مختارة لإنشاء صناديق وطنية، مع التشديد على مكافحة البطالة والفقر. ويركز هذا المشروع على زيادة الإنفاق العام لضمان وصول أوسع نطاقا وأكثر إنصافا إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولدعم الشركات المحلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنشر المزيد من المشاريع. وقد تكون شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، مثلا، من الجهات المساهمة النموذجية في ذلك الإطار الوطني؛

(ب) دعم خدمات مختارة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستهدف المجتمعات المحلية المعوزة: يرمي هذا المشروع، بواسطة بناء القدرات، إلى إقناع القطاعين العام والخاص بتحديد مجموعة من المبادرات التي تستهدف المجتمعات المحلية المعوزة ومن ثم تقديم الدعم لخدمات مختارة بغية التمكين من سير هذه المبادرات على نحو مستدام، على الأقل في المدى القصير، فضلا عن توسيعها في مجتمعات محلية أخرى داخل البلد.

البرنامج ٥- دعم تطوير روح المبادرة والشركات الصغيرة والصغرى

يركز هذا البرنامج على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير المهارات أو المواصفات المرتبطة بالوظائف في الشركات الصغيرة والصغرى، بهدف العمل على تطوير المهارات الشخصية والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي لصالح الفقراء. ويترافق هذا البرنامج مع خطط للتمويل الصغير، كما أنه يشجع أنشطة أصحاب المشاريع التي يتوقع أن تساهم في النهاية في خلق الوظائف. وتقع ضمن هذا البرنامج المشاريع التالية:

(أ) التعلم مدى الحياة لموظفي الشركات الصغيرة والصغرى: يركز هذا المشروع على تحسين فرص العمالة والتقدم المهني بمواصلة موظفي الشركات الصغيرة والصغرى للتعليم الفني. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة إنتاجية الشركات الصغيرة والصغرى وقدرتها التنافسية؛

(ب) التجارة الإلكترونية لدعم أنشطة أصحاب المشاريع وأنشطة الشركات الصغيرة والصغرى: من شأن تطبيقات التجارة الإلكترونية، ولا سيما من الشركة إلى المستهلك ومن المستهلك إلى المستهلك، أن تزيد عائدات الشركات الصغيرة والصغرى بالسماح لها بالوصول إلى أسواق جديدة وزيادة الأعمال الجارية مع المستهلكين الحاليين. ويتطلب هذا المشروع الاستثمار في التسويق لمواقع التجارة الإلكترونية على أساس مستمر، واستهداف الأسواق المتخصصة للترويج للمنتجات المحلية وإقامة الشراكات وتقديم الخدمات والحوافز، على نحو موثوق، للحفاظ على المستهلكين؛

(ج) الحكومة الإلكترونية للشركات الصغيرة والصغرى: يرمي هذا المشروع إلى وضع تطبيقات العمل من الحكومة إلى الشركة، تمكن الشركات الصغيرة والصغرى من خفض كلفة إجراء المبادلات مع الحكومة. ويتوقع أن يزيد المشروع من الشفافية وأن يقلل الفساد ويتيح المزيد من فرص وإمكانيات نمو العائدات و/أو خفض التكاليف. وتشمل التطبيقات النموذجية دليلا إلكترونيا عن المؤسسات التجارية وتجديد التراخيص أو تصاريح العمل، وتشكيل السجلات التجارية وتغييرها، وتوفير معلومات عن النظم الجديدة؛

(د) نظم معلومات السوق المتعلقة بالأعمال التجارية الزراعية وصيد الأسماك: يرمي هذا المشروع إلى إطلاق خطط رائدة في مجتمعات محلية معوزة مختارة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وهو يستهدف المزارعين وصيادي الأسماك بشكل خاص، مع أنه يمكن توسيع نطاقه ليشمل عاملين حرفيين آخرين ومجالات أخرى. وباستخدام الهواتف الجوالة أو الإنترنت، يتوقع أن يسمح المشروع للمزارعين أو صيادي الأسماك بأن يستخرجوا يوميا بيانات مستكملة عن أسعار منتجاتهم في أهم الأسواق في المدن المجاورة.

البرنامج ٦- تمكين المرأة في المجتمعات المحلية المعوزة

يرمي هذا المشروع إلى تحسين حياة المرأة في المناطق الريفية والحضرية في غربي آسيا. وهو يمكن المرأة من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتجارة والصحة والتعليم بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويسعى البرنامج إلى تمكين المرأة، اجتماعيا واقتصاديا، بالمساعدة على القضاء على الأمية وخفض الفقر وتحسين صحة الأسرة ونظافتها الصحية، وبلوغ المساواة بين الجنسين وضمان تنمية دعم المرأة المالي لأسرتها على نحو مستدام. وتقع ضمن هذا البرنامج المشاريع التالية:

(أ) تمكين المرأة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ويرمي هذا المشروع إلى تحسين وضع المرأة في المنطقة بإنشاء مراكز وطنية قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من شأنها أن تكافح الأمية التقليدية وكذلك الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسد الفجوة في التعليم، وتؤمن الوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالمرأة، وتزيد فرص العمالة والرفاه الاقتصادي والاندماج الاجتماعي للمرأة؛

(ب) تعزيز حقوق المرأة والطفل بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يسعى هذا المشروع إلى تمكين المرأة لتستطيع التصدي لقضايا قانون الأسرة وحلها، مثل تكاليف إعالة الأطفال، والزواج والطلاق، والعمل، والتبني، والحضانة. وسينتج المشروع معلومات قانونية يسهل على المستخدم قراءتها وفهمها، وهي تتخذ شكل نصوص أو مواد مرئية، باللغة المحلية. وستعرض المعلومات على الإنترنت (عند الإمكان) وعلى أقراص مدمجة وبواسطة خطوط الاتصال العاجل.

البرنامج ٧- التوظيف الإلكتروني للمناطق الريفية والحضرية

يرمي هذا المشروع إلى تشجيع تطوير التوظيف الإلكتروني والعاملين الإلكترونيين. وخلال المرحلة الأولى، سيستهدف هذا المشروع المناطق الحضرية والريفية ذات البنية التحتية السليمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويقدم البرنامج نهجا ابتكاريا لمعالجة البطالة في المنطقة، بالسماح للمواطنين بالاضطلاع بالعمل بصرف النظر عن موقعهم، وذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويشمل هذا البرنامج المشاريع التالية:

(أ) مبادئ توجيهية للتوظيف الإلكتروني: سيسمح هذا المشروع بوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بنماذج ناجحة من العمل الإلكتروني في منطقة الإسكوا. وستقوم المبادئ التوجيهية بصياغة نماذج جديدة للأعمال وبتقديم أفضل الممارسات واقتراح المبادئ اللازمة لإيجاد بيئات فعلية وفعالة للتوظيف الإلكتروني، وتحديد الوظائف الملائمة التي يمكن الاضطلاع بها عبر الإنترنت ، وأيضا التوصية بإجراء تغييرات في الضرائب والضمان الاجتماعي. وستعالج المبادئ التوجيهية أيضا المسائل الفنية المتعلقة بدعم تطوير مهارات العامل بالوسائل الإلكترونية، مثل البنى التحتية وحلول الوصول عن بعد وأمن الشبكة؛

(ب) تشجيع التوظيف الإلكتروني: سيستهدف هذا المشروع بشكل رئيسي المناطق الحضرية وسيسعى إلى خلق فرص جديدة للعمالة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتشمل الأمثلة النموذجية للتوظيف الإلكتروني أخصائيين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وموظفين في المبيعات ومستشارين في مجال الإدارة. ويهدف هذا المشروع إلى إطلاق نموذج موحد للعمل في عدد مختار من البلدان الأعضاء في الإسكوا لأغراض الاختبار، بهدف بناء القدرات وصقل النتائج لنشرها في المنطقة في المستقبل.

سادسا- الخلاصة

تبحث هذه الدراسة وتحلل كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بصفتها أدوات ابتكارية، أن تستخدم للتخفيف من حدة الفقر، من منظورين. ويركز المنظور الأول على تمكين الفقراء وبناء قدراتهم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي تحسين فرص زيادة دخلهم. ويعنى المنظور الثاني بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير الشركات الصغيرة والصغرى وأنشطة أصحاب المشاريع، وبالتالي تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية والنمو، وبالتالي القدرة على خلق الوظائف في تلك المجالات.

ولتحقيق هذه الأهداف، تقترح هذه الدراسة إطارا للتنفيذ يستند إلى تصنيف دليل التنمية البشرية. ويشمل هذا الإطار أربع مجموعات رئيسية من البلدان، تصنف البلدان الأعضاء فيها وفقا لجسامة حاجتها إلى المساعدة في مجال مكافحة البطالة والفقر. وتقترح الدراسة أيضا عددا من طرائق التنفيذ التي قد تساهم في جمع التبرعات والحث على التعاون والشراكة بين مختلف أصحاب المصلحة للتخفيف من حدة الفقر وخلق العمالة. وفيما يتعلق بالتنفيذ، تشير هذه الدراسة إلى أن النهج المختلط هو المفضل، بما أنه يخلق توازنا بين نهجي البدء من القاعدة والبدء من القمة، ويرمي إلى حل المشاكل القصيرة والطويلة الأمد المرتبطة بمكافحة البطالة والفقر.

وتوصي الدراسة بانتهاج عدد من السياسات لصالح الفقراء، كما ترسم الخطوط العريضة لشتى المشاريع الرامية إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في غربي آسيا. وقد اختيرت هذه المشاريع التي جمعت حسب البرنامج، على أساس عمق تأثيرها على حياة الفقراء والعاطلين عن العمل وبما أنها تلبي، إلى أقصى حد ممكن، احتياجات السياسات الموصى بها لصالح الفقراء.

أخيرا، يجدر التكرار بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة لتمكين الأشخاص من التخلص من براثن الفقر، ولتمكين المجتمعات المعوزة، وتوفير الوصول إلى الموارد الحيوية والمعلومات. وستساهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى مكافحة الفقر والبطالة، في نهاية المطاف، في تقليص الفجوة بين الأثرياء والفقراء في منطقة الإسكوا، وذلك بخلق وظائف جديدة، وخفض معدلات البطالة، وإنشاء قنوات جديدة للتوزيع وتوفير مزايا تنافسية جديدة. ولتحقيق هذا الأمر، ينبغي تصميم مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقا لاحتياجات البلد الذي تخدمه، وكي تكمل إحداها الأخرى لتحقيق نمو يخدم مصلحة الفقراء.

المرفق

مبادرات مختارة لمكافحة البطالة والفقر

الجدول المرفق هو قائمة بالمبادرات الـ ٤٨ التي حددها مسح الإسكوا عن مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى مكافحة البطالة والفقر، والتي يرد تحليلها في الفصل الثالث أعلاه[٤٢]:

جدول المرفق- قائمة بمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرامية إلى مكافحة البطالة والفقر في بلدان أعضاء مختارة في الإسكوا، اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

البلد العضو في الإسكوا	سنة الإنشاء	إسم المشروع
الأردن		
	٢٠٠٠	محطة المعرفة
	١٩٩٩	تعزيز التدريب الفني وفرص العمالة للمرأة
	٢٠٠٣	المعهد الإقليمي المتحرك للشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل قيادة المرأة وتدريب المدربين
	١٩٩٩	نظام المعلومات لتنمية الموارد البشرية
	٢٠٠١	برنامج أكاديمية سيسكو لإقامة الشبكات
	٢٠٠٣	تحسين الظروف الحياتية للأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها
	٢٠٠١	دعم مبادرة التعلم الإلكتروني في الأردن
	٢٠٠٤	مبادرة القرية الإلكترونية
	٢٠٠١	تحقيق الجودة الإلكترونية في قطاع تكنولوجيا المعلومات
	غير متوفر	الصندوق الكندي للمبادرات المحلية
	غير متوفر	حافلة الإنترنت
	٢٠٠٠	مبادرة المراكز المجتمعية لتكنولوجيا المعلومات في الأردن
	٢٠٠٢	مركز الكرما في جبل النظيف
الجمهورية العربية السورية		
	٢٠٠٢	البرنامج الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية
	غير متوفر	البرنامج الوطني لنشر تكنولوجيا المعلومات
	٢٠٠٤	مراكز لاسلكية في الجمهورية العربية السورية
	٢٠٠٢	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
	٢٠٠٥	مركز دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات الصغيرة والمتوسطة
فلسطين		
	٢٠٠١	تكنولوجيا المعلومات للشباب
	١٩٩٩	مشروع عبر الحدود
لبنان		
	٢٠٠٢	مركز التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	٢٠٠٤	الاستراتيجية الإلكترونية-المرحلة الثانية
	١٩٩٩	بناء القدرات للتخفيف من حدة الفقر

(٤٢) لمزيد من المعلومات انظر موقع الإسكوا، *Modern Technologies for Employment Creation and Poverty Reduction in the ESCWA Region*. Available at: http://www.escwa.org.lb/mtecpr.

البلد العضو في الإسكوا	سنة الإنشاء	إسم المشروع
	٢٠٠٢	برنامج سرادار لتكنولوجيا المعلومات-المدرسة الجوالة للمعلوماتية
	٢٠٠٢	الحافلة الجديدة
	٢٠٠٢	التبرع بالحواسيب
	٢٠٠١	القضاء على الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	غير متوفر	توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمجتمعات المحلية
	غير متوفر	توزيع معدات الكمبيوتر
	٢٠٠٠	صندوق المنح الدراسية للمرأة الفلسطينية
	غير متوفر	برنامج المراكز المدنية
	غير متوفر	مركز نقاط دخول الشباب إلى الطرق السريعة للمعلومات
	٢٠٠٢	مبادرة المنفذ للإنترنت التابعة لجمعية المعلوماتية المهنية اللبنانية
	غير متوفر	برنامج محو الأمية
	٢٠٠٣	المراكز المجتمعية للتكنولوجيا المتعددة المهام
	غير متوفر	مراكز لاسلكية في لبنان
	٢٠٠١	تحقيق الجودة الإلكترونية في قطاع تكنولوجيا المعلومات
	٢٠٠٥	مركز دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات الصغيرة والمتوسطة
مصر		
	٢٠٠٢	برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية
	٢٠٠٠	برنامج التدريب الأساسي
	٢٠٠٠	برنامج التدريب الفني
	٢٠٠٥	مركز دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات الصغيرة والمتوسطة
	٢٠٠٤	إنشاء مراكز مجتمعية للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	٢٠٠٤	دعم المراكز المجتمعية القائمة المعنية بالوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	٢٠٠٤	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية من أجل المكفوفين
	٢٠٠٤	المركز المجتمعي سوا للوصول إلى التكنولوجيا
اليمن		
	٢٠٠٤	برنامج تعزيز التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في اليمن باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مساعدة تمهيدية)
	٢٠٠٥	إنشاء المراكز لوصول المجتمعات المحلية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المصدر: الإسكوا، (2004) "Survey on ICT initiatives for poverty reduction and employment creation".